

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير



الموضوع

=

دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة ميدانية -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: فحص محاسبي

الأستاذة المشرفة:

د. كردودي سهام

إعداد الطالبة:

صيفية سمية

...../Master-GE/ AUDIT/2017	رقم التسجيل:
.....	تاريخ الإيداع

الموسم الجامعي: 2017/2016

[/http://univ-biskra.dz](http://univ-biskra.dz)

شكر وتقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأولى في غمار الحياة أن نتقدم بكل العبارات والكلمات التي لا تصف صبر الأساتذة علينا فنخص بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جلي الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي نتقدم بلسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة. إلى الأساتذة المشرفة: "كردودي سهام" كل الشكر والتقدير لها وعلى ماقدمته لي من نصائح وارشادات.

إلى موظفين مديرية البيئة بسكرة ونخص بالذكر بدرة وفريتح شريفة وماقدمته لي من معلومات وما وفرته من راحة.

إلى موظفي مؤسسة NET-BIS على تقديم كل المعلومات المطلوبة والمعاملة المميزة التي حضيت بها المؤسسة

إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

إلى موظفي مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

بإذن الله لكم جميعا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الحماية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، و ذلك من خلال ترشيد استخدام موارد الطبيعة في تحقيق التنمية والمستدامة ، حيث اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان وكانت نسبة الاستجابة 88.57%،

خلصت الدراسة إلى أن الحماية البيئية تعتبر أداة مساعدة على تحقيق التنمية المستدامة من خلال ضبط هذا العامل والتحكم فيه. وذلك بتطبيق الآليات والمبادئ، والتشريعات القانونية المنصوص عليها، لحماية البيئة والحد من أشكال التلوث التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: حماية البيئية، تنمية المستدامة، صديقة للبيئة ، تكنولوجيا الخضراء .



تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، و ذلك من خلال ترشيد استخدام موارد الطبيعة في تحقيق التنمية والمستدامة ، حيث اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان وكانت نسبة الاستجابة 88.57%.

خلصت الدراسة إلى أن الجباية البيئية تعتبر أداة مساعدة على تحقيق التنمية المستدامة من خلال ضبط هذا العامل والتحكم فيه. وذلك بتطبيق الآليات والمبادئ، والتشريعات القانونية المنصوص عليها، لحماية البيئة والحد من أشكال التلوث التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: جباية البيئية، تنمية المستدامة، صديقة للبيئة ، تكنولوجيا الخضراء .

The Summary

The aim of this study is to show the role of environment tax in achieving sustainable development in Algeria through the rational use of natural resources

Through his study we distribute a questionnaire and the response rate was 88.57%.

The study concluded that environmental tax is a tool for achieve sustainable development by controlling this factor by applying mechanisms and principles to protect the environment and reduce the forms of pollution that it faces.

Key words: Environment tax, Sustainable development , Environment friendly , Green technology



إن التلوث البيئي يعد اليوم من الآفات الخطيرة التي يعاني منها العالم والتي أثرت على الحياة البشرية في صورها المتعددة، الأمر الذي أدى إلى تنامي موجة من الوعي لدى العديد من الدول فيما يخص تبني آليات وأدوات اقتصادية تهدف إلى الحد من التلوث البيئي، بغية تحقيق التنمية المستدامة، ومن جملة هذه الأدوات نجد ما يعرف بالحماية البيئية.

إن مسائل البيئة والتنمية التي كانت مستقلة بعضها عن بعض في وقت من الأوقات أصبحت الآن متشابكة تشابك لا يمكن فصله، فالتدهور البيئي يدفع الناس بأعداد متزايدة إلى الفقر، إذا أن الناس الذين تنقطع بهم الأسباب ويضيع أملهم يستهلكون أصول الموارد التي يعتمدون عليها، والنظم الاقتصادية العالمية مساهمة في إحداث عرقلة للتنمية البيئية واستدامتها.

أولاً: إشكالية البحث.

مما سبق تبرز الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال التساؤل التالي:

ما هو دور الحماية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة؟

و للإجابة على هذه الإشكالية، نقوم بوضع التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تعتمد الجزائر على الحماية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.
2. هل الحماية البيئية تمثل أحد الوسائل التي قد تسهم في الحد من التلوث البيئي، وذلك بفرض بعض الضرائب والرسوم على الأنشطة الملوثة، بمحاولة منها إدخال التلوث البيئي باعتباره تكلفة خارجية، إلى اعتباره تكلفة داخلية عن طريق هذه الحماية.
3. هل تساهم التنمية المستدامة في الربط بين حق الأجيال الحالية والأجيال القادمة من خلال أبعادها .

ثانياً: فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحماية البيئية المعتمدة في الجزائر والتنمية المستدامة .

الفرضيات الفرعية :

1. الحماية البيئية تمثل أحد الوسائل التي قد تسهم في الحد من التلوث البيئي، وذلك بفرض بعض الضرائب والرسوم على الأنشطة الملوثة، بمحاولة منها إدخال التلوث البيئي باعتباره تكلفة خارجية، إلى اعتباره تكلفة داخلية عن طريق هذه الحماية.

2. التنمية المستدامة تركز على عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي من أجل الربط بين حق الأجيال الحالية والأجيال القادمة في التنمية المستدامة.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع البحث :

تم اختيار الموضوع بناء على عدة دوافع منها:

- 1- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بحماية البيئة.
- 2- الرغبة في التعرف على القوانين التي نصت عليها التشريعات الضريبية والتي تهدف لحماية البيئة.
- 3- الرغبة في الإطلاع على واقع دور الجباية البيئية في التنمية المستدامة في الجزائر.
- 4- إبراز دور الجباية البيئية في التنمية المستدامة.
- 5- محاولة تسليط الضوء على هذا النوع من الجباية.
- 6- إزالة الغموض السائد في هذا الموضوع وذلك بسبب نقص المراجع والدراسات التي تتناول الجباية البيئية في الجزائر.

رابعا: أهمية موضوع البحث.

يستمد الموضوع أهميته من الهدف السامي الذي يرمي لهُ وهو حماية البيئة، وذلك بالحفاظ على الموارد البيئية من اجل استمرارية الحياة وضمن الحق الأجيال القادمة، من خلال استخدام الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة

خامسا: أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلي ما يلي:

1. التعرف على الجباية البيئية والدور الذي تسعى من خلاله في الحد من التلوث البيئي الناتج عن الاستغلال السيئ للموارد الطبيعية من قبل المؤسسات.
2. التعريف بالتنمية المستدامة وتحديد أبعادها
3. إسقاط الضوء على القوانين والتشريعات الجباية البيئية بالجزائر .
4. دراسة الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسات الاقتصادية.
5. القيام بدراسة ميدانية على المؤسسات الاقتصادية ومعرفة مدى اهتمام بتطبيق الجباية البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

سادسا: حدود الدراسة

من أجل معالجة موضوع البحث تم تحديد حدود البحث كما يلي:

الحدود الزمانية: تم إنجاز هذه الدراسة خلال السنة الجامعية 2016/2017

الحدود المكانية: تم إجراء الجانب التطبيقي للدراسة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية.

سابعا: منهج المستخدم والوسائل المستخدمة في البحث.

لأجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث أنه يقوم على جمع معلومات وبيانات من مختلف المراجع والمصادر من أجل تكوين صورة متكاملة حول الظاهرة المدروسة وتم ذلك ضمن الجانب النظري، أما الدراسة الميدانية فقد تمت عن طريق الاستبيان والهدف الأساسي منها هو تحليله من أجل اختبار صحة الفروض من خلال إجراء دراسة الميدانية، ويهدف البحث لدراسة ما دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

ثامنا: الدراسات السابقة:

تجدر الإشارة إلى العديد من الدراسات تناولت موضوع البيئة من زوايا مختلفة، إلا أنه فيما يتعلق بالجباية البيئية كأداة اقتصادية تحد من التلوث البيئي فان الدراسات كانت شحيحة جدا، ومن الدراسات الموجودة والتي اعتمدنا عليها نشير إلى:

1. عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

عمل الباحث على طرح مختلف المفاهيم المتعلقة بالبيئة وبالتنمية المستدامة وكذلك طرح ثلاث آليات تتدخل من خلالها الدولة لتحقيق التوازن البيئي كمدافع وحامي لحقوق حماية البيئة، وتبيان الجزاءات الواقعة والناجمة عن الأضرار البيئية وذلك بعد إثباتها، وأخيرا قدم فكرة الإطار التشاركي أي المساهمة الجماعية في تعويض الأضرار البيئية. وقد توصل الباحث إلى نتائج نذكر منها:

- ✓ اعتماد المشرع الجزائري فرض نظام ردعي الضرائب و الرسوم على الأنشطة الملوثة لتقليصها، ونظام غير ردعي سعى من خلاله إلى التشجيع على اعتماد نشاطات و تكنولوجيا نظيفة صديقة للبيئة.
- ✓ اعتمد المشرع الجزائري أسلوب التراخيص كحماية مسبقة للاعتداء خاصة بالنسبة للمشاريع الصناعية وأشغال النشاط العمراني.

✓ لم يكتفي المشرع الجزائري بضمان تحقيق الحماية البيئية للوسط البيئي الوطني، بل على حماية الأقاليم البيئية للدول الأخرى حيث اشترط في طلب الترخيص المتعلق بتصدير النفايات خاصة الخطرة وجود موافقة مسبقة ومكتوبة من طرف السلطات المختصة في الدول المستوردة لهذه النفايات.

2. محمد عبد الباقي، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير،

تخصص مالية ونقود، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

قام الباحث بطرح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والتلوث البيئي وإبراز مساهمة الجباية البيئية في الحد منه، ومنه لخص الباحث النتائج التالية:

✓ يعتبر التلوث من أهم المشاكل التي قد تحد من استمرار التنمية في المستقبل.

✓ مفهوم التنمية المستدامة يعبر عن مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية دون رهن الأجيال القادمة في تحقيق تنميتها.

✓ أولت الجزائر أهمية البيئية، حيث أصدرت عدة قوانين تخص البيئة والتي تضبط التنظيم المطبق على المؤسسة المصنفة لحماية البيئة.

تاسعا: هيكل البحث:

بغرض الإحاطة بموضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى:

➤ الفصل الأول: خصص للمتغيرات الدراسة "الجبابة البيئية والتنمية المستدامة"، قسم إلى ثلاثة مباحث حيث تم التطرق في المبحث الأول على الإطار المفاهيمي للجبابة البيئية، والمبحث الثاني على الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، أما بالنسبة إلى المبحث الثالث فدرس علاقة الجبابة البيئية بالتنمية المستدامة.

➤ الفصل الثاني: خصص للدراسة حالة قسم هو الآخر إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول درس عرض الاستبيان ومنهجية الدراسة، أما بالنسبة للمبحث الثاني تطرق إلى معالجة وتحليل النتائج الدراسة، أما فيما يخص المبحث الثالث فخصص إلى تحليل وتفسير صحة الفرضيات الدراسة.

المبحث الأول: مفهوم الجباية البيئية.

من المعلوم أن السياسة الجبائية، تستعمل في الأساس كأداة تمويلية، ورغم أن هذا الدور التمويلي لا يزال قائما، إلا أنه تغير نوعيا بالموازاة مع تغير مهام الدولة، التي بعد أن جانبت الحياد، أصبحت تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومؤخرا حتى على الوضع البيئي، وهذا بعد أن استفحلت ظاهرة التلوث وأصبحت تشكل خطرا كبيرا على الإنسان في المقام الأول، والأضرار التي تلحق بالمكونات الأخرى للبيئة. و تدخل الدولة للتأثير على الوضع البيئي، أي الحد من التلوث وتحسين نوعية البيئة، غالبا ما يتم من خلال ما يعرف بالجباية البيئية.

المطلب الأول: تعريف الجباية البيئية وخصائصها

أولا: تعريف الجباية البيئية:

تعد الجباية البيئية من أهم وسائل السلطة العامة، تعمل على الحد من آثار التلوث، وهي مكمل أساسي لآلية الضبط الإداري البيئي.¹

➤ كما تعرف الجباية البيئية على أنها مجموعة الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة، وهذه الإجراءات تتضمن: ضرائب ورسوم، إتاوات، إجراءات ضريبية تحفيزية.²

➤ حسب تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، نعي بالجباية البيئية، جملة الإجراءات الجبائية التي يتسم وعاؤها (منتوجات، خدمات، تجهيزات، انبعاثات). بكونه ذا تأثير سلبي على البيئة.³

ويعبر عن الجباية البيئية بالضرائب الخضراء أو الضرائب الايكولوجية وهي الاقطاعات النقدية الجبرية التي تدفع للخرينة العامة، دون الحصول على مقابل خاص، فهي إلزامية غير معوضة، يعود ريعها إلى الميزانية العامة وقد تخصص لغايات غير مرتبطة بأساس الضريبة.

أما الغرامات البيئية فتفرض علي المخالفين للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة ، ويصطلح عليها بالغرامات الخضراء. والغاية منها ليس توفير مورد مالي يسخر لحماية البيئة، بقدر ما هو ردع المخالفين لأحكام التشريعية البيئية.⁴

¹ Pierre merlin et jean —pierre traisnel :Energie environnement et urbanisme durable ,presses universitaires de france ,sans date de publication,p112.

² صديقي مسعود و مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة في مؤتمر الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة) ،جامعة فرحات عباس ،سطيف، الجزائر، أيام 08/07 أبريل 2008، ص 536.

³ نفس المرجع ص537.

⁴ برحمانى المحفوظ، الجباية البيئية، مداخلة أقيمت بالمركز الجامعي بالجلفة، بمناسبة الملتقى الوطني الأول بعنوان حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الواقع ومقتضيات التطور، يومي 5 و6 ماي 2008، غير منشورة ،ص1.

وتعريف الجباية البيئية يستند في الواقع على ثلاث مقاربات نوردتها فيما يلي¹:

✓ **المقاربة حسب الهدف المعلق:** حسب هذه المقاربة فإن الجباية تعد بيئية إذا تضمنت أي إجراء يهدف المشرع من خلاله إلى تحسين الوضعية البيئية، مع اشتراط أن تكون هذا الإجراء مدون في النصوص القانونية.

✓ **المقاربة حسب السلوك:** بحيث أن كل إجراء جبائي يولد تحفيز اقتصادي لتحسين البيئة والحد من التلوث، يعد إجراء جبائي بيئي.

✓ **المقاربة حسب المنتج أو التلوث المستهدف من خلال الإجراء:** وفق هذه المقاربة، فإن كل إجراء جبائي يكون لوعائه تأثير سلبي على البيئة ويعد إجراء جبائي بيئي.

ثانيا: خصائص الجباية البيئية.

تظهر فاعلية الجباية البيئية من خلال خصائصها، كونها جباية موجهة وهي جباية متداخلة.

أ- **الجباية البيئية جباية موجهة:** تعد الجباية بصفة عامة جباية غير موجهة، اقتطاعتها محصلة لصلح الخزينة العامة للدولة غير أن الجباية البيئية اقتطاعات نقدية تفرض على الأشخاص لقاء ما قاموا به من نشاطات ملوثة للبيئة، وتخصص حصيلتها لصندوق الوطني لإزالة التلوث، والصناديق المتعلقة بحماية البيئة، وهذا استثناء على قاعدة عدم التخصيص في المالية العامة للدولة التي تقضي بأنه لا يجوز أن يخصص إيراد معين لنفقة معينة.²

ب- **الجباية البيئية جباية متداخلة:** تقتضي حماية البيئة تدخل المشرع من خلال فرض بعض الجبايات ردعا أو تحفيزا الأمر لتوجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي على نحو يضمن حماية مستدامة للبيئة، بزيادة عبئ الضريبة أو إنقاصه، ومن خلال توجيه الأفراد إلى نشاط معين دون الآخر وكما تعمل على منع تخزين النفايات خاصة باستعمال الأسلوب التصاعدي، ترتفع بحسبه الضريبة كلما زاد حجم المخزون³.

المطلب الثاني: مبادئ و أنواع الجباية البيئية

أولا: مبادئ الجباية البيئية: من مبادئ الجباية البيئية نذكر⁴:

1. مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي: ينبغي على كل شخص تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.
2. مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية: تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض والتي تعتبر في كل الحالات جزء لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب أن ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق التنمية المستدامة .

¹ صديقي مسعود، مرجع سابق، ص 536

² بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الجزائر يوسف بن خدة، بن عكنون الجزائر، ص 107.

³ بن رحمان محفوظ، مرجع سابق، ص 4

⁴ المادة 3 من القانون 10/03 المؤرخ في 19/07/2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

3. مبدأ الاستبدال: هو استبدال عمل مضر بالبيئة بأخر يكون أقل خطرا عليها ويختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة مادامت للقيم البيئية موضوع الحماية.
4. مبدأ الإدماج: يجب بمقتضاه دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.
5. مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولية عند المصدر: ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضرر كبيرا بالبيئة صراعات مصالح الغير قبل التصرف.
6. مبدأ الحيطة: ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسمية المضررة بالبيئة ويكون ذلك بتكليف اقتصادية مقبولة.
7. مبدأ الملوث الدافع: والذي يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليل منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية.
8. مبدأ الإعلام و المشاركة: لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.
9. إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: ويتضمن جملة من مبادئ منها:
ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع استيعاب التكاليف البيئية داخليا واستخدام الأدوات الاقتصادية. يجب إعمال الحق في التنمية على النحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنسانية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

ثانيا: أنواع الضرائب البيئية

تنطوي الضرائب البيئية على أشكال عديدة تهدف في مجملها إلى الحد من التلوث البيئي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وفيما سنستعرض مختلف هذه الأشكال:

1. **الضرائب على الانبعاثات الملوثة:** هذا النوع من الضرائب البيئية هو عبارة عن اقتطاع يتناسب مع حجم الانبعاثات الفعلية أو المقدرة، التي يتم صرفها سواء في الهواء أو الماء أو الأرض، وينصح باعتماد هذا النوع من الضرائب في حالة ما إذا كانت مصادر الانبعاثات ثابتة، وهذا لأجل تسهيل عمليات المراقبة والتسيير على الصعيد الإداري.¹
- وتفرض الضرائب على الانبعاثات الملوثة في حالة إمكانية قياس وتقدير هذه الانبعاثات من جهة، وحساب التكاليف الحدية للإضرار من جهة أخرى، وعادة تكون الاقتطاعات الضريبية المفروضة على انبعاثات التلوث سواء في

¹ عبد الأمير عبد الحسين شياح، استخدام الضريبة البيئية للحد من الملوثات الناجمة العوادم السيارات، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، البحوث العلمية، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص28.

الهواء أو في الماء متناسبة مع مستويات هذه الانبعاثات بحيث كلما زاد حجم هذه الأخيرة ، كلما زاد مستوى الاقتطاع الضريبي والعكس صحيح، الأمر الذي يحفز الملوثين لتخفيض انبعاثاتهم الملوثة، بغية التقليل من نسب الضرائب المدفوعة، مما يؤدي قطعاً إلى تخفيض نسب التلوث.

ولفرض هذا النوع من الضرائب، لابد من توافر إمكانية تقنية تكنولوجية معتبرة، ناهيك عن الخبرات والكفاءات البشرية المتخصصة فيس مجال التحديد النوعي والقياسي الكمي للتلوث، وهذا ما يجعل الدول النامية في موقف ضعيف تجاه فرض هذا النوع من الضرائب ومن أمثلة الضرائب على الانبعاثات الملوثة مايلي:

✓ الضرائب على ملوثات الهواء (CO_2 ، NO_x ، SO_2 ، CFC..... الخ) والتي تفرض بالتناسب مع حجم انبعاث هذه الملوثات ومع حجم الأضرار الناشئة عنها.

✓ الضرائب على الضوضاء، والتي تفرض حسب حجم الضوضاء الواقعة، وكذا حسب نوع المصدر (مصدر الضوضاء).

وهناك من يفضل تسمية الضرائب على الانبعاثات الملوثة، بالضرائب البيغوفية (نسبة للعالم Pigou) الذي يعد أول من تكلم عن استدخال الآثار الخارجية للتلوث غير الضرائب) وذلك لكونها نفس الملوثات مباشرة، مما يكفل استدخال الآثار الخارجية وتصحيح فشل السوق بناجعة أكثر.

2. **الضرائب على استغلال الموارد الطبيعية:** توفر الموارد الطبيعية العديد من الموارد الأولية التي تستعمل في مختلف الأنشطة، وهي غالباً ماتكون مملوكة من طرف الدولة التي تعطي حقوق الاستغلال أو العقود الامتياز لشركات عامة أو خاصة تقوم بالاستغلال التجاري لهذه الموارد التي قد تشمل الموارد المتجددة كالغابات والثروة السمكية أو الموارد غير المتجددة كالبتترول والمعادن.¹⁵

والتسيير الراشد لهذه الموارد يعتبر عامل مهم للنمو الاقتصادي المستدام الذي يراعي جانب الحد من التلوث، لهذا فإنه يمكن تكييف الضرائب على الاستغلال التجاري للموارد الطبيعية لتحقيق أهداف بيئية إلى جانب الأهداف الاقتصادية كأن يتم فرض ضرائب كبيرة على الطرق الاستغلالية للموارد الطبيعية الأكثر تلويث وهذا بغية تجهيز الشركات المستغلة نحو تبني طرق إنتاج أو استغلال أقل تلويث.

3. **الإتاوات على الخدمات المؤداة:** تمثل الإتاوات أو حقوق الاستعمال المقابل النقدي للاستفادة من خدمات بيئية معينة، مثل التوصيل بشبكة المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، جمع النفايات والتخلص منها، معالجة مياه الصرف الصناعي.

ومن حيث المبدأ فإن عائدات إتاوات الاستعمال لا تدخل ضمن الميزانية العامة للدولة، ذلك لأنها تهدف في المقام الأول إلى تغطية التكاليف الحقيقية لأداء هذه الخدمات بالموازاة مع ضمان حماية للبيئة بشكل أفضل، لهذا فعالمياً ما يتم تخصيص هذه الإيرادات لصالح الهيئات والمؤسسات المقدمة لهذه الخدمات.

¹ صديقي مسعود، مسعودي محمد، مرجع سابق، ص، 540.

وتعد الاتاوة على جميع ومعالجة الفضلات، الأكثر تطبيقاً في العديد من الدول، وهي تتطلب حتى تكون فعالة، الأخذ بعين الاعتبار للحجم الفعلي للنفايات، وكذا لبعض العوامل النوعية، كتركيز الموارد السامة التي قد تتواجد ضمن هذه النفايات.¹

4. **الضرائب على المنتجات:** يقصد بهذا الشكل من الضرائب وتحل قيام الحكومة بفرض ضريبة قيمة أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها أو نشاطها تلوث للبيئة أي إحداث أضرار اجتماعية، وذلك بهدف تخفيض حجم الإنتاج، ومن ثم تخفيض حجم الملوثات الناتجة المستويات المقبولة اجتماعياً.² وإذا كان إنتاج بعض المنتجات أو التخلص منها، يفرز أضراراً بالغة على الصحة أو نفايات وملوثات، فإن هذه المنتجات يمكن التقليل منها عبر فرض ضريبة عليها.

وتحل الضرائب البيئية على المنتجات محل الضرائب على الانبعاثات الملوثة، إذا تعذر فرض هذه الأخيرة مباشرة، كما أن الضرائب البيئية على المنتج تستعمل بشكل كبير لتصحيح الآثار الخارجية، أكثر من استعمالها للحد من التلوث.

ومن الممكن أن تستهدف هذه الضريبة بعض أنواع المنتجات التي تضم عناصر ملوثة أو سامة، كما من الممكن أن تفرض في شكل ضرائب على استهلاك منتجات معينة، وهذا بغية التقليل من استهلاك هذه المنتجات أو التحفيز نحو استهلاك منتجات أخرى بديلة.

وللضريبة البيئية على المنتج، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إمكانية اللجوء، إلى منتجات البديلة للمنتجات الأصلية محل فرض الضريبة، بحيث إذا كانت هذه المنتجات البديلة تنطوي هي الأخرى على أضرار بيئية، فإنه لاجدوى من فرض الضرائب البيئية على المنتجات أصلاً أما إذا كانت المنتجات البديلة للمنتجات الأصلية مواتمة أو مفضلة بيئياً، فإن فرض هذا النوع من الضرائب البيئية سيتم بالنجاعة البيئية، ذلك لأنه سيؤدي إلى إحلال المنتجات البديلة المفضلة بيئياً، محل المنتجات بالبيئة.

وينسحب هذا التحليل على الضرائب المفروضة على البنزين بحيث نجد أنه يتم في أغلب الدول، فرض ضرائب كبيرة على البنزين المتضمن للرصاص، بغية تحفيز اللجوء نحو استعمال البديل الأخر له، وهو البنزين بدون رصاص. وتجد الإشارة إلى أن الضرائب البيئية على المنتج مقارنة بالضريبة البيئية على الانبعاثات الملوثة، تحتاج إلى حجم معلومات أقل فيما يخص آليات و ميكانزمات فرضها، كما تنطوي على تكاليف إدارية متواضعة، مما يجعل إمكانيات فرضها في الدول النامية كبيرة.

ومن أمثلة الضرائب على المنتج مايلي:

✓ الضريبة على المحتوى الكربوني لمختلف أنواع الوقود الأحفوري (ضريبة الكربون).

¹ نفس المرجع، ص، 543.

² سعيد عبد العزيز، عثمان شكري رجب العثماني، اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة)، دار الجامعة، الاسكندرية، 2007، ص 430.

- ✓ الضريبة على زيوت التدفئة أو بالأحرى على محتواها من الكبريت، الذي يؤدي عند اشتعاله إلى توليد غاز أكسيد الكبريت الضار.
 - ✓ الضريبة على المركبات العضوية الطيارة الناجمة على اشتعال بعض أنواع المحروقات مثل: البروبان، البنزول... إلخ
 - ✓ تتمثل الضريبة على الأسمدة والمبيدات الكيماوية التي تستهدف محتوى هذه الأخيرة من الفوسفات أو النترات.
 - ✓ الضريبة على المساحيق الغسيل المتضمنة لعنصر الفوسفات.
- وبالإضافة لهذه الأنواع من الضرائب البيئية المطبقة في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (1): نماذج على الضرائب والرسوم البيئية في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

الدانمارك	إيطاليا	أستراليا
الرسم على المواد الأولية.	الرسم على ضجيج السيارات.	الرسم على النفايات.
الرسم على بعض المستحضرات الكلورية.	إتاوات التلوث الفضائي.	الرسم على رسكلة الزيوت.
الرسم على بعض تعبئات التجزئة.	الرسم على الأكياس البلاستيكية.	الرسم على ضجيج الطائرات.
الرسم على لوازم المائدة القابلة للرمي.	الرسم على إزالة النفايات.	الرسم لحماية طبقة الأوزون وعلى الغازات المركبة.

المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص، 166.

ثالثاً: أهداف الجباية البيئية.

- أهداف الجباية البيئية فيما يلي¹:
- ✓ المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنه الجباية البيئية من إجراءات عقابية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة.
- ✓ ضمان بيئة صحيحة لكل شخص في المجتمع والعالم وهذا ما نص عليه مختلف الشرائع والقوانين والاتفاقات.

¹ كمال رزق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، جامعة البلدة، العدد 05، 2007، ص 96

- ✓ تصحيح نقائص السوق إذا أضحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين وكذا ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة.
- ✓ غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع والعالم.
- ✓ وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار.
- ✓ الحد من التلوث والضرائب تؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث.
- ✓ تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة.
- ✓ إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات.
- ✓ الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة باعتبارها أصبحت مكلفة جدا.
- ✓ تحفز أو تشجع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة.
- ✓ إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات.
- ✓ تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- ✓ إصلاح الأوساط المتضررة.

المطلب الثالث: تقييم الجباية البيئية و النظام القانوني لها

أولا: تقييم الجباية البيئية

بما أن التنمية المستدامة تستدعي ترشيد القواعد الضريبية، بحيث تعتبر الأهداف البيئية للضريبة أداة فعالة لمعالجة الاختلالات البيئية، عن طريق الرفع من أسعار الضرائب على المنتجات المضررة بالبيئة، وبعد التطرق إلى جوانب التي تحيط بالجباية البيئية، من تعريف إلى أنواع إلى البرهنة البيانية للضرائب و الإعانات، ومما سبق يمكن أن نوجز أهم الإيجابيات والانتقادات التي توجه إلى الجباية البيئية في النقاط التالية:¹

1. إيجابيات الجباية البيئية:

- ✓ تعمل الجباية البيئية على تصحيح فشل السوق فيما يخص التأثيرات الخارجية.
- ✓ اعتبارها وسيلة فعالة لإدماج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع والخدمات أو في تكاليف الأنشطة المتسببة في التلوث، تطبيق المبدأ الملوث يدفع.
- ✓ التكامل بين السياسات الاقتصادية والبيئية من أجل محاربة التلوث حفاظا على البيئة (وذلك باعتبار أن البيئة بعد من أبعاد التنمية المستدامة)

¹عبد باقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة

- ✓ تحريض المستهلكين والمنتجين على تحسين وتعديل سلوكهم نحو استعمال الموارد استعمالا فعالا في الحفاظ على البيئة، في إطار التنمية المستدامة.
- ✓ وسيلة فعالة تهدف إلى محاربة المصادر الصغيرة للتلوث.
- ✓ تشجيع الاستثمار في القطاع البيئية والحفاظ عليها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل في تغطية النفقات البيئية والرفع من مستواها أو تخفيض الرسوم على اليد العاملة، رؤؤس الأموال والادخار. حتى وأنها ليست الهدف الأساسي لفرضها، لأن الهدف الأساسي لفرض الضرائب البيئية هو تخفيض التلوث إلى أدنى قدر ممكن.
- ✓ ضمان استدامة التنمية الاقتصادية بفضل الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية (الأرض، هواء، ماء).
- ✓ تعمل الجباية البيئية على إعادة تسعير الموارد الطبيعية، بما يحقق عدم استنزافها واستغلالها بطرق عقلانية.
- ✓ خلق مناصب شغل في قطاع البيئة من أجل خفض تلوث والحفاظ على البيئة من جهة، ومن جهة ثانية خفض نسبة البطالة وهو ما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ ضمان سلامة البيئة المحيطة بالإنسان مما يؤدي إلى إعطائه الحافز للعمل، نظرا لوجود علاقة طردية بين المناخ العمل والانجازات التي يمكن أن يقدمها العامل.

✓ تشجيع السلع البيئية (غير الملوثة للبيئة، وذلك في حالة الإعفاءات الضريبية أو الإعفاءات بصفة عامة)

2. الانتقادات الموجهة للجباية البيئية:

- ✓ صعوبة تحديد الملوث بالإضافة إلى صعوبة تحديد حجم التلوث الذي يمكن أن يحدثه.
- ✓ تعقد الأنظمة البيئية يؤدي إلى صعوبة تحديد التأثيرات السلبية التي يمكن أن تنتج عن التلوث.
- ✓ عدم تماثل ملوثات البيئة، مما يصعب تقدير حجم الرسوم البيئية التي يمكن أن تفرض على المتسبب فيه.
- ✓ التأثير السلبي لزيادة التكاليف (في حالة فرض ضريبة بيئية) مما يؤدي إلى التأثير على تنافسية المؤسسات الوطنية.
- ✓ قد تؤدي ضرائب البيئة إلى غلق بعض المؤسسات التي لا تستطيع أن تقلل من حجم التلوث، وهو ما يؤدي إلى فقدان مناصب شغل، وإلى فقدان الخزينة العمومية بعض مواردها المالية.
- ✓ عدم تنافسية السلع التي لا تحتوي الخصائص المحافظة على البيئية سواء من ناحية البصمة البيئية والتي تعتبر أداة تستخدم مبادئ حسابية لقياس الموارد التي يتم استهلاكها ومتطلبات استيعاب المخلفات لمجموعة بشرية معينة أو اقتصاد معين من خلال مساحة مقارنة منتجة من الأرض.
- ✓ قد تتأثر المؤسسات التي تحافظ على البيئة من خلال إنتاج السلع البيئية باستعمال آليات ووسائل متطورة، مما يجعل أسعار سلعها أكبر من سلع التي لأتولى البيئية أية أهمية، وذلك في حالة عدم فرض الضرائب البيئية.
- ✓ ظاهرة التهرب والغش الضريبي، والتي تحد من مساهمة الجباية في حماية البيئة بصفة خاصة وتحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة.

✓ لا يمكن للجباية البيئية أن تسهم في التقليل من حجم التلوث إلا بنسبة قليلة لذا يجب استعمال توليفة من الوسائل والآليات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى الآليات القانونية، ومفهوم التربية البيئية من أجل تحقيق الهدف المنشود وهو حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: النظام القانوني للجباية البيئية

إن تطوير الجباية البيئية في الجزائر جاء كاستجابة لمتطلبات حماية البيئة أي الحد من أضرار التلوث البيئي وكذلك لتحقيق التنمية المستدامة والإجراءات الجبائية ذات الأهداف البيئية المطبقة في الجزائر تركز أساسا على الرسوم رديعة (الرسوم البيئية) ورسوم تحفيزية وإتاوة.

1. الرسوم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (T.A.P.D): شهد تفعيل هذا الرسم مرحلتين أساسيتين: مرحلة التأسيس الأولى ثم مرحلة التشديد:¹

1.1- مرحلة تأسيس الأولى: بموجب المادة 117 من القانون رقم 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، تم تأسيس رسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة بالمعدلين التاليين:

- 3000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة التي لها نشاط واحد خاضع لإجراء التصريح.
- 30000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة التي لها نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء ترخيص.

أما بخصوص المؤسسات التي لا تشغل أكثر من شخصين، فينخفض معدل الرسم.

- 750 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة الخاضعة للتصريح.
- 6000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص.

المؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص هي تلك المؤسسات التي تؤدي نشاطها الاستغلالي إلى أخطار ومساوئ قد تكون لها آثار سلبية على صحة العمومية النظافة، الأمن، الفلاحة، حماية الطبيعة والبيئة، المحافظة على الآثار والمعالم التاريخية وكذلك المناطق السياحية.

أما المؤسسات الخاضعة للتصريح فهي التي تشكل خطرا بالغا على المجالات المذكورة أنفا.

ويحصل مبلغ الرسم من قبل قابض الضرائب المختلفة للولاية، على أساس تعداد المؤسسات المعنية التي تقدمها المصالح المكلفة بقطاع البيئة ويضاعف مبلغ الرسم بنسبة 10 % إذا لم يتم تسديد المبالغ المستحقة في الأجل المعنية. كما تطبق غرامة تحدد نسبتها بضعف مبلغ الرسم على مالك المؤسسة الذي يمتنع عن تقديم المعلومات الضرورية أو يعطي معلومات خاطئة فيما يخص تحديد نسبة الرسم.

والملاحظ أن تطبيق الأولى على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة تم بمعدلات ضعيفة لا يمكن من فرض أثر تحفيزي فعال للخفض من التلوث، الأمر الذي حدا بالمشروع إلى التشديد أكثر في فرض هذا الرسم.

¹ جريدة رسمية العدد 1991،65 المادة 177 من القانون 91/25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992

1.2- مرحلة التشديد في فرض الرسم:

بموجب المادة 54 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 ثم رفع معدلات السنوية للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة كما تم تصنيف المؤسسات الملوثة إلى نوعين هما:¹

أ- المؤسسات الخاضعة قبل انطلاقتها للتصريح المسبق من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا
ب- المؤسسات الخاضعة لترخيص مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.
وقد حددت المعدلات السنوية لهذا الرسم كمايلي:

- 9000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها على الأقل للتصريح.
 - 20000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها على الأقل لترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي.
 - 90000 دج من الوالي المختص إقليميا.
 - 120000 دج من الوزير المكلف بالبيئة.
- أما فيما يخص المنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين فتتخفف معدلات الرسم إلى.
- 2000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة الخاضعة للتصريح.
 - 3000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة لترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي.
 - 18000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة لترخيص من الوالي.
 - 24000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة

(2) الرسوم المرتبطة بالنفايات الصلبة:

- 1.2- رسم رفع القمامات المنزلية (T.E.O.M) رسم التطهير، تمت زيادة معدلات هذا الرسم من خلال قانون المالية لسنة 2002 بغية تفعيل مبدأ الملوث الدافع وتغطية تكاليف تفسير النفايات على النحو الآتي:²
- ما بين 500 دج و 1000 دج عن كل محل ذي استعمال سكني.
 - ما بين 100 دج و 1000 دج عن كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ماشبه.
 - ما بين 5000 دج و 20000 دج على كل محل مهيةة للتخيم والمقطورات.
 - ما بين 10000 دج و 100000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ماشبه
- ينتج كمية من نفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

¹ المادة 54 من القانون رقم 99/11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999

² جريدة رسمية، العدد 79، المادة 11 من قانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002.

ويتم تحديد هذه الرسوم وتطبيقها على مستوى كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي.

2.2- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية:¹ أسس قانون المالية لسنة 2002 رسماً نصت عليه المادة 204، لتشجيع على عدم تخزين النفايات الإستشفائية المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية وهذا بسعر مرجعي قدره 240000 دج عن كل طن من النفايات المخزونة.

ويتم ضبط الوزن المعني وفقاً لقدرات العلاج وأمطه في كل مؤسسة معنية أو عن طريق القياس المباشر أما بالنسبة لحاصل الرسم فيوزع على النحو التالي:

➤ 10 % لفائدة البلديات.

➤ 15 % لفائدة الخزينة العمومية.

➤ 75 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

ويهدف هذا الرسم إلى تحفيز المستشفيات والعيادات ومراكز العلاج الأخرى على تخفيض كميات النفايات المعدية والملوثة كيميائياً وهذا نظراً للأخطار الكبيرة التي تنجر عنها.

3.2- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة: مادة 203 نص قانون المالية لسنة 2002، على تأسيس رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية وحدد مبلغه بـ 10500 دج لكل طن مخزون من النفايات الصناعية الخاصة و/ أو الخطيرة.

وتخصص نواتج هذا الرسم كما يلي:

➤ 10 % لفائدة البلديات.

➤ 15 % لفائدة الخزينة العمومية.

➤ 75 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

يدخل هذا الرسم التحفيزي حيز التنفيذ بعد مهلة 3 سنوات من تاريخ الانطلاق في تنفيذ مشروع مؤسسة وإزالة النفايات.

1 الجريدة الرسمية ، العدد 85 قانون رقم 01-21 المتضمن قانون المالية لسنة 2002 ، معدل ب: قانون رقم: 04-21 مؤرخ في : 29 ديسمبر 2004 ، متضمن قانون المالية لسنة 2005 .

4.2- الرسم على الأكياس البلاستيكية: تم استحداث مبدأ الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004، ويضم وعاءه جميع الأكياس البلاستيكية. سواء المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج وقد حدد مبلغه ب 10.5 دج/ ككغ واحد. ويحصل لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث بنسبة 100 %¹.

5.2- الرسم على العجلات المطاطية:²

بموجب قانون المالية لسنة 2006 تم تأسيس رسم على العجلات المطاطية الجديدة سواء المستوردة من الخارج أو المنتجة محليا وهذا بالمبالغ التالية:

- 10 دج للعجلة المستعملة في المركبات الثقيلة.
- 5 دج لكل عجلة تستعمل في المركبات الخفيفة.
- ويتم توزيع حاصل هذا الرسم على النحو التالي:
- 10 % لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي.
- 15 % لصالح الخزينة العمومية.
- 25 % لصالح البلديات.
- 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث (F.E.D.E.P)

(3) الرسوم المرتبطة بالانبعاثات الجوية الملوثة:

1.3- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي:³

لحدد من التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي، تم بموجب قانون المالية لسنة 2002 تأسيس رسم تكميلي على الكميات المنبعثة من المؤسسات المصنفة والتي تتجاوز العتبة القانونية المسموح بها للتلوث. ويحسب مبلغ هذا الرسم بالاعتماد على المعدلات الأساسية للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (T.A.P.D) كما يتم زيادة هذا الرسم بالاستناد على معامل مضاعف يتراوح بين 1 و 5 وهذا تبعا لمعدل تجاوز حدود القيم. ويخص ناتج هذا الرسم كما يأتي:

- 10 % لفائدة البلديات.
- 15 % لفائدة الخزينة العمومية.
- 7 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

¹ الجريدة الرسمية، العدد 83، المادة 53 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، ص 24.

² عبد الباقي محمد، مرجع سابق ص 143

³ الجريدة الرسمية، العدد 79، المادة 205 من قانون رقم 21-11 مؤرخ في 22 ديسمبر 2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002.

2.3- الرسم على الوقود:¹

تم استحداث هذا الرسم لأول مرة بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002، بحيث كان يقدر مبلغه ب 1 دج لكل لتر من البنزين يحتوي على الرصاص سواء كان عادي أو ممتاز إلا أنه وبموجب قانون المالية لسنة 2007 تم تخفيض معدل هذا الرسم وهذا على النحو الآتي: 0.

➤ بنزين بالرصاص (عادي أو ممتاز) 0.10 دج لكل لتر.

➤ غاز أويل: 0.30 دج لكل لتر.

ويقتطع ناتج هذا الرسم ويعاد دفعه كما هو الحال بالنسبة للرسم على المنتجات البترولية (T.P.P) بحيث توكل مهمة تحصيله ودفعه إلى شركة نפטال.

(N.A.F.T.A.L) وهذا بالاستناد على كميات البنزين التي تم توزيعها من طرف هذه الشركة أما حصيلة هذا الرسم فتخصص على النحو الآتي:

➤ 50 % لحساب التخصيص رقم 100-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.

➤ 50 % لحساب التخصيص رقم 065-302 الذي عنوانه الصندوق للبيئة وإزالة التلوث.

4) الرسوم المرتبطة بالتدفقات السائلة الملوثة:

1.4- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:²

تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة من قانون المالية 2003، وهذا وفقا لحجم المياه المنتجة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة.

ويحدد مبلغ هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، ومعامل مضاعف يتراوح بين 1 و 5 تبعا لمعدل تجاوز حدود القيم المسموح بها.

أما حاصل هذا الرسم، فيخصص على النحو التالي:

➤ 50 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

➤ 20 % لفائدة ميزانية الدولة.

➤ 30 % لفائدة البلديات.

2.4- الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم:

أنشأ قانون المالية لسنة 2006، رسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم، يحدد ب 12500 دج / طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني، والذي ينجم عن استعماله زيوت مستعملة.

أما مدا خيل هذا الرسم فتوزع على النحو الآتي:

➤ 15 % لصالح الخزينة العمومية.

¹ المادة 38 من القانون رقم 01-21، السابق ذكره.

² قانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، المتضمن قانون المالية لسنة 2003، ج ر، العدد 86، مؤرخة في 25 ديسمبر 2002.

➤ 35 % لصالح البلديات.

➤ 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

(5) الإتاوات الجبائية.

1.5- إتاوة رخصة الصيد: نصت عليها المادة 55 من قانون المالية 2006 وجاء فيها:

تؤسس إتاوة سنوية للحصول على رخصة الصيد:¹

➤ من 300 إلى 80000 دج فيما تعلق بالصيد البحري والتجاري.

➤ و 3000 إلى 1000 دج الصيد الترفيهي والصيد عن طريق الغوص.

2.5- إتاوة المياه: تخضع المياه المستعملة للتربة أو الصناعية أو الفلاحة لنوعين من الأتاوى، إتاوة اقتصاد الماء وإتاوة المحافظة على جودة المياه.

➤ إتاوة اقتصاد الماء: نظمت المادة 173 من قانون المالية لسنة 1996 هذا النوع من الإتاوة والتي تحصل

لفائدة الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية وتحدد كما يلي:²

إذا كانت المياه مسيرة من قبل المؤسسات الجهوية لتوزيع المياه فنسبة الإتاوة هي:

- 4 % من مبلغ فاتورة الماء الصالح للشرب أو الصناعية أو الفلاحة بالنسبة لولايات الشمال.

- 2 % من مبلغ فاتورة الماء الصالح للشرب أو الصناعية أو للفلاحة بالنسبة لولايات الجنوب.

أما إذا كانت المياه مسيرة من قبل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين التي تستغل المياه في إطار الأملاك الوطنية العامة فنسبة الإتاوة هي:

- 4 % من مبلغ السعر الأساسي الماء الصالح للشرب أو الماء الري مضروب في كمية المياه المقتطعة بالنسبة لولايات الشمال.

- 2 % من مبلغ الفاتورة الصالح للشرب أو للصناعة أو للفلاحة بالنسبة لولاية الأغواط و غرداية والوادي

وتندوف و بشار و إيليزي و تمنرست و أدرار وبسكرة و ورقلة .

✓ إتاوة المحافظة على جودة المياه:

استحدثت هذه الإتاوة بموجب المادة 174 من قانون المالية لسنة 1996 ، وتنطبق عليه ذات الأحكام المذكورة في إتاوة اقتصاد الماء.

¹ الجريدة الرسمية، العدد 85، المادة 55 من قانون رقم 05-16، المتضمن قانون المالية سنة 2006، المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 .

² الجريدة الرسمية، العدد 82، المادة 173 من قانون رقم 95-27، مؤرخ في 30 ديسمبر 1995، متضمن قانون المالية لسنة 1996، المؤرخ في 31 ديسمبر 1995 .

(6) ضرائب ورسوم أخرى ذات بعد بيئي :

بالإضافة إلى الضرائب والرسوم البيئية السابق ذكرها ، هناك ضرائب والرسوم أخرى تكتسي طابع المحافظة على البيئة وحماية مواردها من التلوث ، من خلال توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية نحو هذين الميزانية : ويمكن شرحها كمايلي :¹

➤ الرسوم على المنتجات البترولية والمنتجات المماثلة لها:

الرسم على المنتجات البترولية والمنتجات المماثلة لها المستوردة أو محصل عليها في الجزائر لاسيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية وهو ضريبة نوعية ويحصل الفائدة ميزانية الدولة.

➤ رسم التطهير: رسم سنوي عللا الملكيات المبنية لفائدة البلديات التي تشغل بها مصلحة رفع القمامة المنزلية ومجهزة بشبكة القنوات ويتحدد هذا الرسم حسب جدول التالي:

الجدول رقم(02) رسم التطهير حسب الكثافة السكانية.

قيم مبالغ رسم تطهير دج	طبيعة وموقع البناية في البلدية
375 -	- كل منزل يقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50000 نسمة.
500 -	- كل منزل يقع في بلدية يزيد عدد سكانها عن 50000 نسمة.
1000 -	- كل محل يقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50000 نسمة.
1250 -	- كل محل في بلدية عدد سكانها أكثر من 50000 نسمة.
50000 الى 2500 -	- كل محل تزيد عدد فضلاته عن نسب المذكورة أعلاه.

المصدر: عبد الباقي محمد، مرجع سابق ص139.

➤ إتاوة استغلال الموارد المالية:

انشأت بموجب المادة73 من القانون 5-12 المتعلق بالمياه ،والمقدرة ب25دج على كل متر مكعب (المادة 49 من قانون المالية2010)وتخصص نتائج الإتاوة على النحو التالي:

- ✓ 44دج لفائدة ميزانية دولة.
- ✓ 44دج لصالح الصندوق الوطني للمياه.
- ✓ 12دج لصالح الوكالة المكلفة بالتحصيل.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

¹ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن 2011 ص167-169

إن مفهوم التنمية المستدامة مبني على مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آن واحد. وسنحاول في هذا المبحث إبراز مفهوم التنمية الاقتصادية وتطورها التاريخي وصولاً إلى مفهوم التنمية المستدامة بالإضافة إلى التعرف على أبعادها، أهدافها، مبادئها، ونحاول كذلك إبراز مؤشرات القياس.

المطلب الأول: ظهور فكرة التنمية المستدامة وتعريفها

أولاً: ظهور فكرة التنمية المستدامة

- قد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة ومن أهم هذه المحطات والأحداث حسب تسلسلها الزمني نجد:
- 1950: ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى هذه السنة، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة *Lunion international pour la conservation de la natur* أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد اعتبر هذا التقرير رائداً خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.¹
 - 1968: إنشاء قاري روما بمشاركة عدد قليل نسبياً من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولهم حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.
 - 1972: انعقاد مؤتمر ستوكهولم وكان ذلك بحضور 112 دولة من بينها 14 دولة عربية، وقد تم التطرق إلى البيئة والمشكلات التي باتت تهددها، تم ظهور مفهوم التنمية الملائمة للبيئة.
 - 1979: الفيلسوف والمفكر الألماني هانس جونس "Hanse jonas" يعبر عن الأوضاع البيئية في كتابه " مبدأ المسؤولية".
 - 1980: الاتحاد للحفاظ على البيئة "IVCN" أصدر تقرير تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للبقاء أين ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة.
 - 1987: في هذه السنة إصدار اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريراً بعنوان "مستقبلها المشترك" *Our common futur* تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية *Brumdtlan-harlem* أين تم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية، وفي هذا الاجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي.
 - 1989: اتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها 150 دولة.

¹ بوشنغير إيمان، قرارات حول تطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 5-6.

- 1992: انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يسمى بقمة الأرض (في ريودي جانيرو) بالبرازيل ومن أهم النتائج المنبثقة عن القمة، جدول أعمال (أجندة) القرن 21.
- 1997: اعتماد بروتوكول كيوتو في اليابان يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة.¹
- 2002: انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (ريو+10) في جوهانسبورغ جنوب افريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية.
- 2005: أصبح "بروتوكول كيوتو" حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري.
- 2007: خلال الفترة الممتدة بين 3-14 ديسمبر 2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بأندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.
- 2010: بعدها ب 3 سنوات انعقدت قمة المناخ (بكون هاغن) سنة 2010، بسبب تأكيد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازالت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية كالتي خرج بها "بروتوكول كيوتو"، واكتف الأعضء المشاركون بتحديد خطوط عريضة من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري. إذن يمكن القول بأن التنمية المستدامة النموذج التنموي الجديد لم يكن وليد الصدفة، وإنما ظهر نتيجة مجموعة من الجهود والاتفاقيات ويعتبر تقرير مستقبلنا المشترك سنة 1987، نقطة التحول الرئيسة في مفهوم التنمية المستدامة.

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة

تتعد تعريفات التنمية المستدامة، فثم يزيد عن ستين تعريفا لهذا النوع من التنمية ولكن الملفت للنظر أنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال، ونجد أن أصل مصطلح الاستدامة يعود إلى علم الايكولوجي حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظر الدينامكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض، وفي المفهوم التنموي استخدام مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي.²

¹ بوشنقير إيمان ورقامي محمد، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، يومي 03 و04 ديسمبر 2012. جامعة قلمة، الجزائر، ص9.

² فاروق حريزي، دور التكنولوجيات الحديثة الاتصالات في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص62.

وقبل تطرقنا إلى مفهوم التنمية المستدامة سوف نتطرق إلى مفهوم كل من:

(1) **تعريف التنمية:** تعرف التنمية بأنها العملية التي تجعل المجتمع قادرا على استخدام موارده المادية والبشرية استخداما فعالا لتحسين مستوى المعيشة.

ويعرفها بعض المختصين بأنها العملية التي تستهدف رفع مستوى دخول الأفراد وزيادة الدخل القومي وإعادة توزيع الدخل الكلي بين أفراد المجتمع بصورة تؤدي إلى تقليل الفوارق بينهم.¹ وتعد التنمية عبارة عن مجموعة من الوسائل التي تستخدم قصد توجيه جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها تشارك إيجابيا في الحياة القومية وتساهم في تقدم البلاد.

(2) **تعريف الاستدامة:** يعتبر مفهوم الاستدامة حلقة الوصل بين التنمية والتنمية المستدامة، وقد عرفت الاستدامة على أنها: كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجوانب الإنسانية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون قضاء على كل أشكال الاختلافات والفروق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال.²

(3) **تعريف التنمية المستدامة:** تعاريف التنمية المستدامة متعددة إلا أنه أشهرها كتعريف هيئة "تروتلاند" سنة 1987 للتنمية المستدامة: هي تلك التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها.³

ويعرفها المشرع الجزائري عندما أصدر القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو 2003، والذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث نص في المادة (4) "التنمية المستدامة مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.⁴

وقد عرف الباحث (غنايم) التنمية المستدامة بأنها: تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس بمصالح الأجيال القادمة. بمعنى ترك المصادر المتوفرة الآن للأجيال القادمة بالوضع نفسه الذي عليه أو أفضل .

¹ منال محمد نمر قشوع، استراتيجيات التنمية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير في تخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009، ص19.

² عبد الرحمان العايب، وظيفة التنمية المستدامة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص170

³ كرابالي بغداد وحمداني محمد، استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، علوم انسانية، جامعة وهران، الجزائر، ص10

⁴ الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، القانون 10/03، العدد 43، المؤرخ في 20/7/2003، ص9.

وفي ظل هذه التعريفات يمكن القول : أن التنمية المستدامة هي تنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

ويعد مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهوماً بيئياً ثم تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاثة محاور رئيسية وهي المحور الاجتماعي (الإنسان) والمحور الاقتصادي والمحور البيئي¹.

ثالثاً: خصائص التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة مجموعة من خصائص التي تميزها عن غيرها من أشكال وصور التنمية ومن خلال التعاريف التي وضعت لهذا المفهوم يمكن استخلاصها:²

✓ التنمية المستدامة تعني إحداث تغييرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسطة نصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها. أما الجانب الاجتماعي ذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والبيئة بتحقيق التوازن البيئي ينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع.

✓ التنمية المستدامة هي تنمية دائمة حاضرة ومستقبلاً تلبي آماني وحاجات الحاضر والمستقبل، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والطرق والآليات لضمان حاجيات الأجيال المستقبلية.

✓ التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولة مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرار.

✓ يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة.

✓ للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد.

✓ للتنمية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها.

✓ للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة لضمان التوازن بين مختلف الجوانب.

✓ وجود علاقة متكاملة بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة طردية إذا ترتبط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة.

1 ريدة ديب و سليمان مهنا ، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة ،العدد الاول ،جامعة دمشق للعلوم الهندسية ،ص 489

2 طارق راشي، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية علوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص:16، 15.

المطلب الثاني: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة وأهدافها

أولاً: مبادئ التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من المبادئ يمكن أن نذكرها فيما يلي:¹

1. تحديات الأولويات بعناية: اقتضت خطورة المشكلات البيئية، وندرة الموارد المالية إلى التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل للمشكلات التي يجب التصدي لها بلا إبطاء.
2. الاستخدام الرشيد للموارد البيئية الناضبة والتوقف عن هدرها في إسراف لا مبرر لها، والاستثمار في تأمين موارد بديلة.
3. الاستفادة من كل دولار كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها سياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكلفة التي تستخدم تقليدياً في البلدان الصناعية.
4. اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات و البعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، وخفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.
5. الالتزام في استهلاك الموارد المتجددة (نباتات أو حيوانا) بقدرة هذه الموارد على تجديد نفسها، حتى لا تفنى مع مرور الزمن.
6. استخدام أدوات السوق حينما يكون ذلك ممكناً: ان الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار البيئية هي الأفضل من حيث المبدأ وغالباً من حيث تطبيق.
7. الاشتراك الكامل للمواطنين على التصدي للمشكلات البيئية، وبالتالي تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة.
8. الالتزام بقدرة البيئة على التعامل المأمون مع ما بلغت فيه من نفايات و ملوثات .
9. إدماج البيئة من البداية عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فان الوقاية تكون أرخص كثيراً وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية الأساسية.

¹ عبد القادر عوينان، تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، ماجستير، نقود مالية وبنوك، جامعة سعد حلب البلدة، الجزائر، 2008، ص-ص 46-47 .

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية. يمكن تلخيصها في الشكل التالي: ¹

الشكل رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة



1) **الأبعاد الاقتصادية:** تعتبر هذه الأخيرة من الأهداف التي يجب الوصول إليها بتحسين الظروف الاقتصادية وذلك

لن يتم إلا باستخدام العقلاني للموارد المتاحة، من أجل الوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع بالإضافة إلى:

✓ **حصة استهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلا استهلاك

¹ بن طيب هديات خديجة و بنويوب لطيفة، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مداخلة في مؤتمر الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس، أيام 08/07 أفريل، سطيف، الجزائر، 2008، ص-ص 271-272.

الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

✓ **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة.

✓ **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:** وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة غير متناسبة يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، والصدارة تعني توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

✓ **تقليل تبعية البلدان النامية:** وثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك بأنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطئ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي وفي التجارة فيما بين البلدان النامية وتحقيق استثمارات ضخمة في رأسمال بشري والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

✓ **التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:** وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20 بالمئة من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي. ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للرأسمالية. أما الذين تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية والذين ربما كان بقائهم على قيد الحياة أمر مشكوكا فيه فيصعب أن تتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية وليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة كما أنهم يجنحون إلى الاستزادة من الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة ولتوفير الأمن لشيخوختهم.

ذكر محمد خالد قاسم أبعاد التنمية المستدامة على النحو التالي:¹

✓ **المساواة في توزيع الموارد:** هناك عدة أمور هامة تشكل حاجز ضخم أمام التنمية منها الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية وحرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق سياسية ولذا يجب على البلدان الفقيرة والغنية معا لتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة مما يؤدي إلى تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

✓ **الحد من التفاوتات في مستوى الدخل:** التنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت الموجود في الدول الغنية والفقير مع مراعاة النسبة الموجودة بينهما، فنجد أن هذا التفاوت يرتفع بشكل كبير في الدول الغنية والعبء لا يمثل في إيجاد حلول لهذه المشكلة ولكن في تنفيذها ومن هذه الحلول:

- تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية.
- وجود بنوك للفقراء ومساعدتهم بقروض بسيطة وميسرة وبدون فوائد.
- تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية.
- عملية التكافل الاجتماعي المنظم والذي يعتمد بشكل أساسي على فئات في المجتمع يمكنها تشكيل عنصر جذب للصناعات الصغيرة من خلال المنظمات الأهلية.

✓ **تقليل الإنفاق العسكري:** كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

(2) **الأبعاد البشرية:** حيث أصبح ينظر للإنسان على أنه المحور الأساسي للتنمية وهو وسيلة وهدف في ان واحد وهذا الطرح للتنمية يختلف عن الفكر الكلاسيكي لتكوين رأس المال البشري.

✓ **تثبيت النمو الديموغرافي:** وتعني التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة ليس لأن النمو مستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط بل ذلك لأن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يجد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعانة كل السكان.

✓ **مكانة الحجم النهائي للسكان:** إن قدرة الأرض على إعانة الحياة البشرية غير معروفة بدقة فالحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته، فالنظرة الاستنزافية في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة تتنبأ بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة وهذا أكثر من ضعف عدد سكان الحاليين هذا النمو السكاني يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية.

¹ خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص 29.

✓ أهمية توزيع السكان: يلعب عنصر توزيع السكان دورا مهما في التنمية المستدامة فالالتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة فالمدن تقوم بتركيز النفايات والموارد الملوثة فتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها للناس وتدمر النظم الطبيعية المحيط بها، ومنه فإن التنمية الريفية ضرورية لنجاح التنمية المستدامة وانتهاج أساليب الإصلاح الزراعي واستخدام طرق تكنولوجية متطورة للحد من الآثار البيئية للتحضير.¹

وذكره بن طيب هديات خديجة أبعاد التنمية المستدامة على النحو التالي:²

✓ الصحة والتعليم: إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة من ذلك مثلا إن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة للتعليم أمر يساعد على التنمية الاقتصادية ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

✓ استخدام الكامل للموارد البشرية: كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية محاربة الجوع والمهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أو بالاحتياجات البشرية الأساسية.

✓ أهمية دور المرأة: ولدور المرأة أهمية خاصة، ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء و الأطفال بالزراعات المعيشية، ورعي و جمع الحطب و نقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في المطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة، والمرأة بعبارة أخرى هي المدير الأول للموارد و البيئة في المنزل. كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال و مع ذلك فكثيرا ما تلقى صحنها و تعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بحصة الرجال و تعليمهم، ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية لاستدامة بمزايا متعددة.

✓ الأسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم: تقارن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها وذلك لسبب علمي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية لتنمية البشرية في المستقبل.

(3) الأبعاد البيئية:³

¹ بوعشة مبارك، التنمية المستدامة مقارنة اقتصادية في اشكالية المفاهيم والابعاد، مداخلة في مؤتمر الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 08/07 أبريل 2008، الجزائر، ص، 60.

² بن طيب هديات خديجة، مرجع سابق، ص-ص 74-75

³ ابراهيم بختي والطاهر خمارا، المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ، مداخلة في مؤتمر الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 08/07 أبريل، 2008، ص، ص: 185-186 .

✓ **إتلاف التربة:** استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد: بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجها يؤديان إلى التقليل من غلتها ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها قد شك أن تصبح كذلك.

✓ **صيانة المياه:** تعتبر المياه العذبة عصب الحياة الرئيسي وهو العنصر الأكثر أهمية للتنمية، وكذلك فهي من أكثر الموارد الصحية تعرضا لوضع اقتصادي واجتماعي صعب والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه وفي ظل التزايد السكاني وتكاثر متطلبات التنمية على المياه وهي في الغالب مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف والتلوث مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة وستبقى من أخطر معيقات التنمية المستدامة في العالم في السنوات المقبلة.

✓ **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

✓ **حماية الموارد الطبيعية:** والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية واستخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدور الأتھر والبحيرات، وتهدد الحياة البحرية وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا واجتناب تملح الأراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

✓ **تقليل ملاحى الأنواع البيولوجية:** والتنمية المستدامة تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإعطاء عمليات لانقراض وتدمير الملاحى والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة وان أمكن وقفها.

4) الأبعاد التكنولوجية: ¹

✓ **استعمال التكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية:** كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض وفي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا مقر منها من نتائج المشاط الصناعي وأشباه هذه

¹ بن طيب هديات خديجة وبنوب لطيفة، مرجع سابق، ص، ص: 276-277.

النفائات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبذير وتكون أيضا نتيجة للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية والتنمية المستدامة هنا تعني التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة واستهلاك طاقة أقل.

✓ **الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون:** التنمية المستدامة تعني الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة، فالاتفاقية "كيوتو" جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون وتوضيح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتمادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها تفرض التوقع على هذه الاتفاقية مادام أن لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.

✓ **الحد من انبعاث الغازات:** وفي هذا المجال تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وكذلك من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة النظيفة لإمداد المجتمعات الصناعية ويستوجب على الدول الصناعية اتخاذ خطوات جزئية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واكتشاف تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر.

✓ **المحروقات والاحتباس الحراري:** كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة، فالمحروقات يجرى استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، وللاحتباس الحراري هو الذي يهدد بتغير المناخ.

✓ **الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة:** والتكنولوجيا المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها والتعاون التكنولوجي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة:

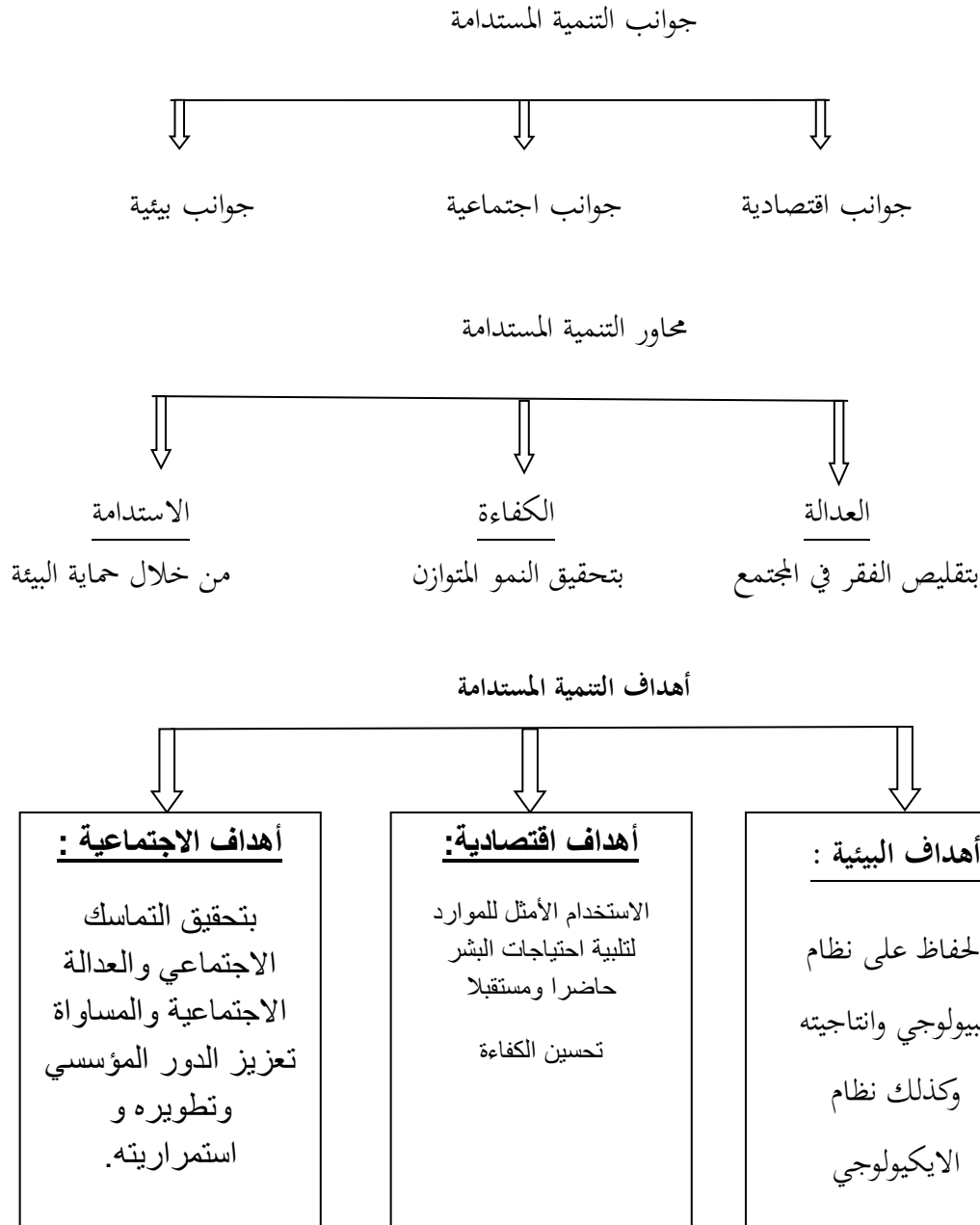
جاءت التنمية المستدامة كمثلث تنموي جديد لتحقيق مثلث هدي من السير العمليات التنمية دون انتكاسات من خلال الاستخدام الكفء للموارد، وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها ومراعاة محدودية قدرة البيئة في استيعاب الأضرار الناتجة من المشروعات التنمية فالهدف الأسمى للتنمية المستدامة هو الموائمة بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة ويمكن بلورة أهدافها في الأتي:¹

¹ حامد الريفي، اقتصاديات البيئة (مشكلات البيئية، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2010 ص 276

1. **الأهداف البيئية:** وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها من خلال المحافظة على بقاء النظام البيولوجي وإنتاجيته، ووحدة النظام الايكولوجي (المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية)، ومنع التأثيرات الضارة عليها حتى نحافظ على توازنه الطبيعي و استمراريته ومكافحة التلوث بأشكاله المتعددة.
 2. **الأهداف الاقتصادية:** وتسعى التنمية المستدامة إلى استخدام الأمثل للموارد وترشيد الاستهلاك وتلبية احتياجات البشر مع تحقيق العدالة والمساواة في توزيع السلع والخدمات بين الأفراد في الأجيال المتعاقبة.
 3. **الأهداف الاجتماعية:** إن التنمية المستدامة بتحقيقها لأهدافها الاقتصادية تحقيق أيضا التماسك المجتمعي من خلال دورها في الحفاظ على تلبية احتياجات البشر والعدالة الاجتماعية والمشاركة وتعزيز الدور المؤسسي وتطويره و استمراريته.
- مما سبق يتضح لنا إن المثلث الهدي للتنمية المستدامة يبدو في صورة كلية يكمل بعضه الآخر ومن الصعب الفصل بينهم¹

¹ حامد الرفي، مرجع سابق، ص 277 .

الشكل رقم (02): ثلاثية الاستدامة



المصدر: حامد الرفي، مرجع سابق، ص 277.

المطلب الثالث: أهمية و مؤشرات التنمية المستدامة ومعوقاتها

أولا: أهمية التنمية المستدامة:

وتتجلى أهمية التنمية المستدامة من خلال أهداف التي تصبو إليها والفوائد التي تتحقق من جرائها والتي

يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:¹

¹ عطية خليل عطية، التربية والتنمية في الوطن العربي، دار غيداء، الأردن، 2011، ص 184 .

1. إبراز أهمية الموارد البشرية، والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.
2. السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال احتياجات أكثر الطبقات فقرا.
3. البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول، مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون.
4. النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من إيجابياتها وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى الدول والمؤسسات من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية، وتتمحور هذه المؤشرات حول توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين التي حددتها الأمم المتحدة وهي:

1. **المؤشرات الاقتصادية** وتشمل قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك في الدول ومنها:¹

✓ **البنية الاقتصادية:** حيث تقييم أداء الدول الاقتصادية من خلال معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي، والميزان التجاري للدول، ونسبة المديونية الخارجية والمحلية في الدخل القومي للدول الفقيرة، ومدى المساعدات التي تقدمها الدول الغنية.

✓ **أنماط الإنتاج والاستهلاك:** حيث تحولت معظم الدول إلى الأنماط الاستهلاكية وأنماط الإنتاج غير المستدامة، التي استنزفت الموارد بشكل غير مدروس وخاصة من جانب الدول الصناعية الكبرى. وتقاس مؤشرات الإنتاج والاستهلاك بمؤشرات: (مدى كثافة استخدام الموارد في الإنتاج، معدل استهلاك الفرد الطاقة، وكميات النفايات وتدويرها، ومدى توافر المواصلات).

2. **المؤشرات الاجتماعية:** وتعني توفير الظروف للدول والبشر حتى يتمكنوا من تحقيق:

✓ **المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر،** وتم اختيار مؤشرين لقياس مدى تحقيق الدول العدالة الاجتماعية هما:²

❖ **نسبة عدد السكان تحت خط الفقر.**

¹ فوزي عبد الرزاق وكاتبة بوروية، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والافاق المستقبلية، كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2008، ص 91.

² نفس المرجع، ص 93 .

- ❖ مقدار التفاوت بين الفئة الأغنى في المجتمع والأفقر فيه.
 - ✓ الرعاية الصحية المناسبة لجميع أفراد المجتمع، وخاصة المناطق النائية والأرياف مع السيطرة على الأمراض المتوطنة والوبائية الناجمة عن تلوث البيئة، (العمر المتوقع عند الولادة، معدلات وفيات الأمهات والأطفال والرعاية الصحية الأولية).
 - ✓ التعليم: الذي يعد أهم حقوق الإنسان، لأنه السبيل الأهم لتحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع عصري، وذلك من خلال إعادة توجيه التعليم نحو سبل التنمية ومجالاتها، وزيادة فرص التدريب وتوعية الطبقات الفقيرة بأهمية التعليم. ومن مؤشرات قياس مدى تقدم التعليم في الدول: (نسبة الأمية، ومدى استمرار الطلبة في مسيرة التعليم، ونسبة إنفاق الدول على التعليم والبحث العلمي).
 - ✓ السكن والسكان: حيث يؤثر النمو السكاني السريع وهجرة سكان الريف المدن في تحقيق تنمية مستدامة وتؤدي إلى إفشال خطط التخطيط الاقتصادي والعمري للدول، وتم اعتماد مؤشرين: (معدل النمو السكاني، نصيب الفرد من الأبنية العمرانية).
 - ✓ الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم بتحقيق العدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي، ويتم قياس ذلك بمؤشر معدل نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.
3. المؤشرات البيئية: وتتمثل في القضايا البيئية المعاصرة منها:¹
- ✓ التغيرات في الغلاف الغازي للأرض، والاحتباس الحراري وثلج الأزون، ومواجهة من خلال العمل على معالجة التلوث الهوائي المتخطي الحدود، وتحسين نوعية الهواء من بروتوكولات كيوتو ومنريال.
 - ✓ استخدامات الأراضي من خلال حمايتها من التدهور البيئي، ومكافحة التصحر ووفق إزالة الغابات الطبيعية والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، مع العمل على تحقيق تنمية مستدامة للإنتاج الزراعي و الغابي والرعي.
 - ✓ المسطحات البحرية، وحمايتها بالحد من تلوث البحار، ووفق طرائق الصيد البحري الجائر، تنمية الثروة السمكية وحماية الأنواع المعرضة للانقراض، إضافة إلى حل مشكلة ارتفاع منسوب سطح البحر في السنوات القادمة مما يهدد بإغراق مساحات شاسعة من الجزر واليابسة.
 - ✓ مصادر المياه العذبة، حيث يعاني 35% من سكان العالم من شح مائي خطير، وتنبه المنظمات العالمية إلى أن حروب القرن الحادي والعشرين ستكون بسبب مصادر المياه والنزاع الدولي عليها، ويتم قياس التنمية المستدامة عن طريق مؤشر مدى نوعية المياه وكمياتها المتوفرة ونصيب الفرد من المياه العذبة النظيفة.

¹ خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 49 .

3. المؤشرات المؤسسية:¹

- ✓ الإطار المؤسسي: و يشمل إنشاء أطر مؤسسية مناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع إستراتيجية وطنية لكل دولة، إضافة إلى التوقع على الاتفاقيات العالمية في مجال التنمية المستدامة.
- ✓ قدرة مؤسسات الدول على تحقيق التنمية المستدامة: من خلال الإمكانيات البشرية والعلمية والاقتصادية والسياسية.

ثالثا: المعوقات الرئيسية للتنمية المستدامة:

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول العربية، إلا أن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبني خطط التنمية المستدامة كان من أهمها:²

1. الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقرا والأشد تخلفا، والعمل على مكافحة الأمية.
2. الديون التي تمثل إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر، أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية إنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.
3. الحروب والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الراحية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع التشريعات والتزامات تحرم تلوين البيئة أو قطع أشجارها أو إيذاء حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقا للقوانين الدولية ومنع تخريب المنازل والمؤسسات المدنية ومصادر المياه.
4. التضخم السكاني غير الرشيد وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.
5. تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة.
6. عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة.

¹ المجلس الأعلى للتعليم والتنمية المستدامة، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، 2002، ص- ص 63- 65

² حامد الريفي، مرجع سابق، ص 279

7. نقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتمكين من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول.¹

المبحث الثالث: علاقة الجباية البيئية بالتنمية المستدامة في الجزائر

من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والتي تعبر عن توجه علمي للحفاظ على البيئة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و الخروج من دائرة التخلف دون التفريط فيها، وجب الولوج إلى أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، وباعتبار أن الجزائر تطمح إلى تحقيقها فقد تم الاستعانة بعدة وسائل لهذا الغرض المنشود، وبالرغم من أن جل الوسائل التي استعانة بها الجزائر قد تتداخل فيما بينها، إلا أن كل وسيلة لها خصائص ومميزات تجعلها أداة فعالة.

المطلب الأول: آليات الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

من خصائص الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة 98% على المحروقات ممثلة في الغاز الطبيعي والبتروال الخام كموارد مالي أساسي لتحقيق التنمية بالمجتمع الجزائري ورغم أن المحروقات وطريقة استخدامها في التنمية الاقتصادية بالجزائر تعتبر من أهم متغيرات التنمية المستدامة فهي من تعتبر من العوامل الأساسية لمخاطر البيئة كالتلوث وطرح النفايات الكيميائية خاصة وأن جل مصانعها تتركز على الشريط الساحلي وهران و بجاية، الجزائر، سكيكدة وهي من أجود الأراضي، كما أن مصانع والمركبات البترولية تبعث بعامل كيميائية متعددة للأوساط المائية وغيرها، وأن استغلال المحروقات ارتباطا بارتفاع أسعارها دوليا وهو استنزاف للموارد الطبيعية غير المتجددة مما يخل بحقوق الأجيال القادمة لا يمكن أن يحقق إلا تنمية مستدامة مشوهة. ولهذا الإشكالية أوجدت التشريعات المتعددة آليات الجباية البيئية بالجزائر ضمن مجموعة قوانين نذكر منها:

أولا: القوانين والتشريعات:²

- القانون 19/1 المؤرخ في 2001/12/12 متعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها
- القانون 11/3 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.
- القانون 10/3 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 16/3 المتعلق بالزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا.
- القانون 03/3 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 09/4 المتعلق بالطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 20/4 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

¹ سنوسي زولخة و بوزباني رحمان هاجر، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة في مؤتمر الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 08/07 أبريل 2008، ص: 130.

² عجلان العياشي، تفعيل دور الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة في مؤتمر الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 08/07 أبريل 2008، ص: 633.

- القانون 03/5 المتعلق بحماية البذور ومشاتل النباتات في إطار التنمية المستدامة .
- القانون 07/5 المتعلق بالحروقات.
- القانون 12/5 المتعلق بالمياه.
- القانون 12/6 المتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها
- القانون 02/7 المتعلق بالمناجم في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 05/7 المتعلق بحماية المساحات الخضراء وتنميتها المستدامة.

ثانيا: الرسوم الجبائية البيئية: وهي هيكل الجباية البيئية بالجزائر انطلاقا من سنة 1992 تمثل في بعض الرسوم المتعلقة بحماية البيئة سابقة الذكر¹. ويتضح لنا أن الجباية البيئية بالجزائر توفر آليات مالية هامة تدعم المتطلبات المالية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

المطلب الثاني: آليات التمويل وتحفيز التنمية المستدامة

لقد تم إنشاء العديد من الهيئات والآليات للتمويل والتحفيز، وذلك لمساندة السياسة الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة، ويتعلق على الخصوص بصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب، الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية والصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة، والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا وصندوق الجبل، وصندوق محاربة التصحر وتنمية الرعي والسهوب، بالإضافة إلى وكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. وكل آلية من هذه الآليات لها خصائصها وأهدافها التي أنشئت من أجلها، والتي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة، في الجانب المخصص لها، والذي ترنو إلى تحقيقه.

وباعتبار أننا بصدد الجانب الخاص بالجباية البيئية سوف نقتصر في هذا المجال على الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، و هي من احد الآليات المسؤولة عن الجباية البيئية في الجزائر.

1. نشأة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ومهامه:²

أسس الصندوق من أجل البيئة وإزالة التلوث في شكل حساب تخصيص للخزينة، وقد يطلق عليه اسم الصندوق الوطني للبيئة، والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1992، والذي حددت كيفية عمله من خلال المرسوم التنفيذي 147/98 الذي عدل بدوره وأعيد تسميته من خلال قانون المالية التكميلي 2001 الى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

وحددت ميادين تدخله واختصرت في :

- تمويل الأعمال الظرفية لمتابعة حالة البيئة.
- مساعدة الجمعيات العاملة في مجال البيئة.

¹ صديقي مسعود و مسعودي محمد، مرجع سابق، ص 546-548.

² عبد الباقي محمد، مرجع سابق، ص 144.

- الدراسات والأبحاث، التربية البيئية.

ومن مهام الصندوق في صيغته الجديدة المساهمة في:

- تمويل زيادة عن الخدمات المشار إليها زيادة عن مختلف التدخلات وخاصة أعمال إزالة التلوث الصناعي.
 - وإزالة التلوث الحضري(النفايات الصلبة)، وأعمال تحول التجهيزات القائمة إلى تكنولوجيات نظيفة.
 - يساهم في التكفل بالنفقات المتعلقة بالتدخلات العاجلة في حالات التلوث العرضي.
- ويشكل عام فقد حددت إيرادات ونفقات هذا الصندوق على النحو التالي:¹

❖ إيرادات الصندوق:

- ناتج الرسوم المطبقة على النشاطات الملوثة والخطرة على البيئة.
- ناتج الغرامات المفروضة على المخالفات المتعلقة بالتشريع والتنظيم البيئي.
- الهبات والوصايا الوطنية والدولية.
- التخصيصات الخاصة لميزانية الدولة، وكذا كل المساهمات أو المصادر.
- التعويضات الناتجة عن حوادث التلوث العارضة والناتجة عن تفريغ مواد كيميائية خطرة في البحر، ضمن الملاك المائية والمياه الجوفية العامة وفي الجو.

❖ نفقات الصندوق:

- مساعدة تحويل المؤسسات القائمة نحو التكنولوجيا النظيفة تماشيا مع مبدأ الاحتياط والوقاية.
- الإنفاق على عمليات مراقبة التلوث في المصدر.
- تمويل عمليات تشجيع مشاريع الاستثمار المدعومة للتكنولوجيات النظيفة.
- تمويل عمليات مراقبة حالة البيئة والدراسات والأبحاث العلمية المنجزة من طرف مؤسسات التعليم العالي أو بواسطة مكاتب الدراسات الوطنية والأجنبية.
- تمويل العمليات المتعلقة بالتدخل الاستعجالي في حالة التلوث الناتج عن الحوادث.
- تمويل نفقات الإعلام و التحسيس والتوعية المرتبطة بالمسائل البيئية أو الجمعيات ذات المنفعة العامة والتي تنشط في مجال البيئة.
- الدعم الموجه لتمويل العمليات المشتركة للمؤسسات من أجل إزالة التلوث بواسطة مقاولين عموميين أو خواص.

¹ يحي وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2007، ص104.

2. مختلف الرسوم التي يعود جزء منها إلى صندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث وطبيعة التحصيل الجبائي¹:

❖ مختلف الرسوم التي يعود جزء منها إلى صندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث: والتي تعتبر من بين

أهم إيرادات هذا الصندوق، وذلك لتعدد وتنوع الأنشطة الملوثة والمؤسسات الخاضعة لهذه الأنواع

من الرسوم في الجدول التالية:

الجدول رقم (03): مختلف الرسوم التي يعود جزء منها إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث

	10% لفائدة البلديات. 15% لفائدة الخزينة العمومية. 75% لفائدة الصندوق من أجل البيئة وإزالة التلوث.	النفایات الصناعية الخطرة الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون من النفایات الصناعية الصلبة المادة: 203
رسم ذو طابع جزائي، لا يخضع متوجه إلا للنسبة الفعلية للتحصيل، وهو رسم موجه ليعوض برسم بيئي ذو طابع نسبي.	10% لفائدة البلديات. 15% لفائدة الخزينة العمومية. 75% لفائدة الصندوق من أجل البيئة وإزالة التلوث	نفایات أنشطة العلاج الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون من النفایات المرتبطة بأنشطة العلاج للمستشفيات والعيادات المادة: 204
رسم ذو طابع تحفيزي يتقلص متوجه بتقليل القيم المحدودة للانبعاث ومدى احترامها.	10% لفائدة البلديات. 15% لفائدة الخزينة العمومية. 75% لفائدة الصندوق من أجل البيئة وإزالة التلوث	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي المادة: 205
رسم ذو طابع تحفيزي يتقلص متوجه تدريجيا مع الانتقال إلى البنزين بدون رصاص.	50% لفائدة الصندوق الوطني للطرق والطريق السريع 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث	الرسم على الوقود المادة: 28

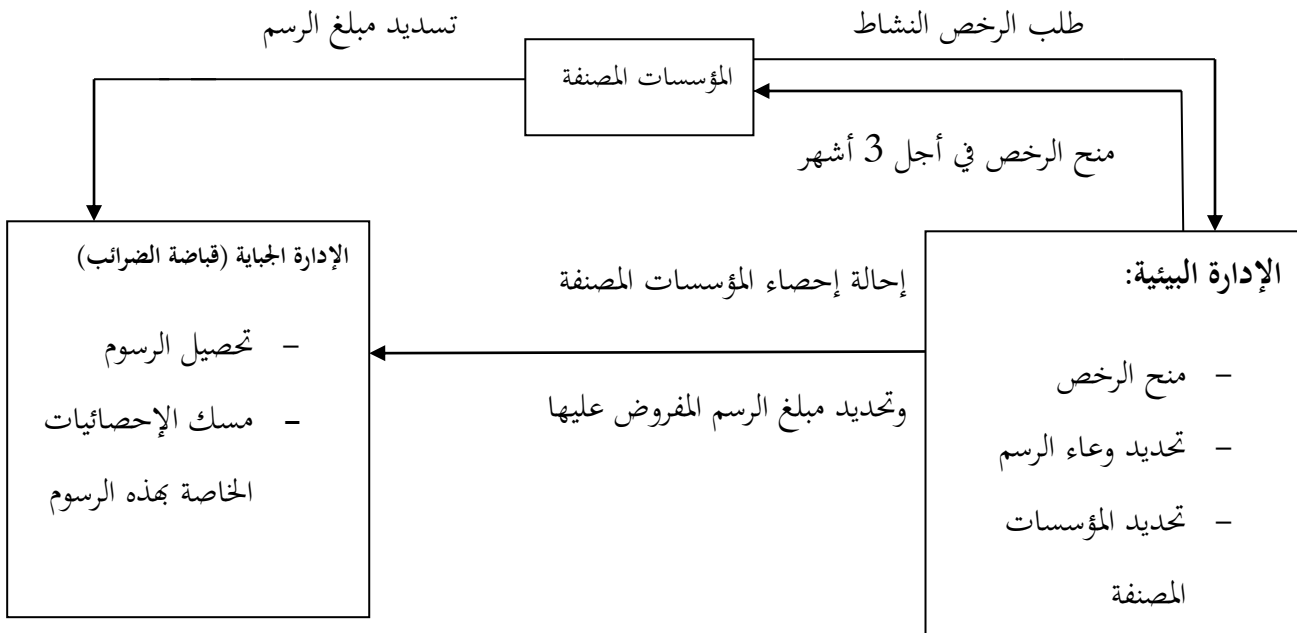
¹عبد الباقي محمد، مرجع سابق، ص142.

الرسم على الأنشطة الملوثة والخطرة على البيئة المادة: 202	لفائدة الصندوق من أجل البيئة وإزالة التلوث	رسم ذو طابع جزائي، لا يخضع متوجه إلا للنسبة الفعلية للتحصيل، وهو رسم موجه ليعوض برسم بيئي ذو طابع نسبي.
---	--	---

المصدر: عبد الباقي محمد، مرجع سابق، ص 146

❖ إجراءات تحصيل الرسوم البيئية: أما فيما يخص إجراءات تحصيل الرسوم البيئية ، والتي تنتج عن الأنشطة التي تلوث البيئة فإن المفتشيات - سابقا و المديريات حاليا- الولاية تقوم بإعداد قائمة جرد وإحصاء المؤسسات المصنفة سنويا، وتحيلها إلى قبضة الضرائب المتعددة قبل 30 أفريل من كل سنة. ويظهر الشكل رقم () ملخص مراحل التي من خلالها منح الرخص بمزاولة النشاطات الملوثة للبيئة، بالإضافة إلى مراحل تحصيل الرسوم البيئية بين كل من المؤسسات المصنفة والإدارة البيئية والإدارة الجباية.

الشكل رقم (03) ملخص منح الرخص وتحصيل الرسوم البيئية



المصدر: محمد عبد الباقي ،مرجع سابق ،ص 150.

المطلب الثالث : مساهمة الجباية البيئية بالنهوض بقطاع البيئة

لقد أولت الجزائر قطاع البيئة اهتماما كبيرا، خاصة بعدما كانت قد أهملتها في كل مخططاتها التنموية السابقة، والتي أخلت كثيرا بالنظام البيئي، فبعد المشاكل البيئية والتدهور البيئي الذي عرفته حيث كان يسودها تبذير الماء، وسوء معالجة النفايات... الخ، مما نجم عنه أثار وخيمة، والتي تركتها الغازات و الافرازات الصناعية على الطبيعة، وتم تقديرها عن طريق دراسة تم إنجازها في سنة 2002 بحوالي 3.5 مليار والتي تمثل ما نسبته 07 % من الناتج الداخلي الخام، وحوالي 2.5 مليار دولار هي خسارة البيئة لعام والتي تمثل ما نسبته 05.21 % سنة 2007، حيث حتمت على السلطات العمومية تبني إستراتيجية السيطرة عليها، وذلك من خلال العمل على حماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة في منطلقها، والتي كانت مبادرات ومساعي إنسانية وأخلاقية، ورؤى فيها نفع وخير لكل السكان، كما أنها حلول ترتضيها الأطراف والجهات التي تدعمها فكريا وماديا، وتكريسا لدعائم وحدة النظام البيئي، حيث أن الجباية البيئية ساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في:¹

1. التقليل من حجم وحدة الصراع والتسابق نحو الاستحواذ على مصادر الثروة، والإنتاج والتبذير و الهدر اللا محدود للموارد و الإمكانيات البيئية.
2. التعامل مع عناصر الطبيعة، بكيفية منظمة وهادفة ومجدية دون إتلاف الكنوز التي تحتويها من المياه والمعادن... الخ.
3. التوقف عن إحداث الظواهر المضرة بالبيئة، كالتلوث والاحتراق والحفريات، والقطع، والتحويل و النفايات... الخ.
4. العمل المتواصل والمكثف، لتوفير مقاييس كمية دقيقة علميا للاستدامة الايكولوجية، أو لصحة النظام البيئي كي تظل الاستدامة البيئية عنصرا متوازنا، بدرجة معقولة ضمن المجالات الايكولوجية و الاقتصادية والاجتماعية.
5. إعادة التقييم الموارد البيئية، مما قلل من استنزاف واستغلالها بشكل عقلائي.
6. تعتبر الجباية البيئية تجسيد المبدأ العالمي المعروف بمبدأ الملوث الدافع.
7. عدم الاكتفاء بوضع الوسائل الوقائية لحماية البيئة وتم اللجوء إلى تعزيز أساليب الحماية الإدارية بسياسة جزائية.
8. تعتبر من بين أفضل الحلول الاقتصادية والمالية لمواجهة الأضرار البيئية، كون تأسيس الضرر علفكرة الخطأ.

¹ نفس المرجع، ص، ص152-153.

9. تحسين مداخل الرسم على الأنشطة الملوثة خاصة بعد إعادة تميمه، مما يعد مصدرا هاما لتمويل الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث، بالرغم من أن الواقع العلمي لا يتلاءم و احتياجات الصندوق.
10. يعمل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، ونتيجة لإيرادات الجباية البيئية- بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى- على تنصيب خلايا بيئية وأجهزة خاصة بتصفية الغازات والملوثات. كما يعمل الصندوق على إصلاح الأفران المتواجدة على مستوي الوحدات الصناعية من أجل تقليص إفرانها التي تسبب في انتشار الأمراض، وذلك بالإنفاق على مراقبة التلوث في المصدر وتمويل عمليات مراقبة حالة البيئة... الخ.
11. تساهم الجباية البيئية من خلال عمل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، على تمويل عمليات تشجيع الاستثمار المدعومة للتكنولوجيات النظيفة، ودعم الموجه لتمويل عمليات المشتركة للمنشآت من أجل إزالة التلوث.

تمهيد:

بعد تناول أبرز المفاهيم النظرية الخاصة بمتغيري الدراسة حول الجباية البيئية، التنمية المستدامة والدور الهام الذي تلعبه الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، نقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك بإجراء دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات، مبرزين في ذلك الدور الذي تحققه الجباية البيئية في التنمية المستدامة في المؤسسات محل الدراسة.

حيث سنقدم وصفا لمنهجية الدراسة وإجراءاتها والأداة المستخدمة في هذه الدراسة لجمع البيانات وإجراءات التأكد من صدقها وثباتها، وأساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

- المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

المبحث الأول: عرض الاستبيان ومنهجية للدراسة

قصد استيفاء جزء من الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان وهو "عبارة عن قائمة من الأسئلة تهدف لدراسة فئة معينة وهو من أكثر أدوات البحث شيوعاً"، و تكمن أهميته في الحصول على بيانات عينة من الأفراد خلال فترة قصيرة بالإضافة إلى معرفة آراء المتخصصين حول الموضوع.

ستعرض في هذا المبحث لتحليل الظروف التي أعد فيها الاستبيان و كيفية بناءه، ثم إخضاعه للتحكيم العلمي و في النهاية اختباره بالشكل الذي يفى بالغرض، إضافة إلى ذلك سنوضح المنهجية المتبعة في هذه الدراسة

المطلب الأول - مراحل إعداد الاستبيان

أولاً: إعداد استبيان الدراسة:

1. تقسيم استبيان الدراسة: تم اعتماد نموذج الاستبيان الورقي، والذي تمت صياغته باللغة العربية (انظر الملحق

رقم 1) وذلك بغية الحصول على إجابات أفضل عينة البحث، ولقد تضمن استبيان الدراسة تقديمًا مختصراً بالباحث وبالبحث وأهميته مع الإشارة إلى كافة المعلومات التي تم الحصول عليها والتي ستكون سرية ومخصصة فقط لأغراض البحث العلمي.

ولقد تم تقسيم استبيان الدراسة إلى قسمين: حيث خصص القسم الأول منه للبيانات الشخصية لأفراد العينة و المتمثلة في: المستوى التعليمي عدد سنوات الخبرة، الجهة المعنية.

بينما تم تخصيص القسم الثاني من الاستبيان لدراسة العلاقة بين متغيري الدراسة: الجباية البيئية و التنمية المستدامة، حيث تمت دراسة هذه العلاقة من خلال محورين تحتوي في مجملها على 34 عبارة و كانت عدد العبارات المخصصة لاختبار الفرضية الأولى للدراسة و المتعلقة بالجباية البيئية و المتمثلة في المحور الأول في 19 سؤال، أما عدد العبارات المخصصة لاختبار الفرضية الثانية للدراسة و المتعلقة بالتنمية المستدامة، والتي خصص لها المحور الثاني تتمثل في 15 عبارة، وذلك لدراسة العلاقة بين الجباية البيئية و التنمية المستدامة في المؤسسات محل الدراسة.

تمت طباعة الاستبيان على أوراق عادية (A4) حيث تضمنت 34 سؤالاً و تمت صياغتها باللغة العربية و تم إخضاعه للتحكيم العلمي من قبل أساتذة مختصين في المجال المحاسبي و الجبائي و المالي.

2. توزيع الاستبيان على عينة الدراسة :

استندنا في توزيع الاستبيان على عدة طرق: هي المقابلة الشخصية لبعض المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية وكذلك مقابلة مع مسؤولي قسم البيئية في البلديات ومديريات البيئة والطاقة وكذلك توزيع مجموعة من الاستبيانات على موظفي مراكز الضرائب.

1. معالجة استمارة الاستبيان: تم في هذه المرحلة تكوين مصفوفة الاستبيان متعلقة بثلاث محاور:

المحور الأول يضم 19 سؤال، والمحور الثاني يحتوي على 15 سؤال.

كما تم تفرغ المصفوفة في البرنامج SPSS 19 يسهل لنا البرنامج صنع القرار حيال موضوع الدراسة من خلال إدارته للبيانات و تحليله الإحصائي السريع للنتائج.

وبذلك بلغ عدد عبارات المحاور 34 عبارة ، تسبقها أسئلة شخصية خاصة بالفرد المستجوب، حيث كانت الإجابات على أسئلة الاستبيان وفق مقياس ليكارت الثلاثي (يعتبر المتغير الذي يعبر عن مثل هذه الاختيارات متغير له مقياس ترتيبي و أن الأرقام التي تدخل إلى الحاسوب تعبر عن الأوزان و من ثم يتم عرض جدول تكراري يعكس توزيع الآراء).

يتكون المقياس المقترح من مجموعة من الأسئلة التي تختلف بصدها وجهات النظر، مستخدمين ثلاثة أنماط للإجابة حيث تدرج من (معارض، محايد، موافق) حيث تعطى للإجابة التي تمثل أعلى مستوى للاتجاهات الإيجابية ثلاث درجات ، و للإجابة التي تليها درجتين ، ثم درجة واحدة و هكذا كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم(04): مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان و أوزانها

التصنيف	معارض	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3

المصدر : عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام SPSS ، بدون دار نشر، بدون سنة نشر، ج3، ص: 538.

و يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح ثم نحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما يلي :

جدول (05) معايير تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح

المتوسط المرجح	المستوى
من 1 إلى 1,66	معارض
من 1,67 إلى 2,33	محايد
من 2,34 إلى 3	موافق

المصدر: عز عبد الفتاح، مرجع سابق .

المطلب الثاني: منهجية الدراسة

1- هيكل الاستبيان :

احتوت استمارة الاستبيان 34 سؤالاً و تم تبويب أسئلة الاستبيان وفق ما يلي:

قسم خاص بالبيانات الشخصية: يتضمن أسئلة عامة خاصة بالبيانات الشخصية و الغرض منها جمع معلومات تخص الفرد المستجوب و التي تبدأ من السؤال 01 إلى غاية السؤال 03 .

قسم خاص بمحاور الاستبيان يتعلق بأسئلة مرتبطة بالمحور الأول الجباية البيئية وهي مرتبة من 01 إلى غاية السؤال 19. وأسئلة مرتبطة بالمحور الثاني التنمية المستدامة وهي مرتبة من 01 إلى غاية 15.

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة: بعد جمع الاستبيان تم ترميزه و إدخال بياناته إلى الحاسوب باستخدام برنامج 19

SPSS اعتمدنا على الأساليب الإحصائية التي تتناسب و فرضيات الدراسة و تمثلت في :

✓ معامل الثبات ألفا كرومباخ (Alpha Cronbach) و يستخدم لإجراء اختبار الثبات لعبارة

الاستبيان، و معامل الثبات يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر و الواحد الصحيح فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل مساوية للصفر ، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح. و كما هو معروف في مجال العلوم الاجتماعية فإن معامل الثبات يكون مقبولاً ابتداءً من 0,6 و الثبات يعرف بأن هناك اتساق في النتائج عند تطبيق أداة الاستبيان مرات عديدة،

✓ المتوسط المرجح : و ذلك لمعرفة اتجاه آراء المستجوبين حول كل عبارة من عبارات الاستبيان.

✓ الانحراف المعياري : و تم استخدامه للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد المجتمع لكل عبارة عن متوسطها الحسابي .

✓ معامل الارتباط : و ذلك لمعرفة هل هناك علاقة بين المحاور و قوة العلاقة حيث يكون الارتباط قوي عند اقتراب قيمته من الواحد الصحيح ، و ضعيفا عند اقترابه من الصفر و تكون قيمته موجبة عندا يكون الارتباط طردي ، و الارتباط العكسي عندما تكون القيمة سالبة .

✓ تحليل الانحدار: لدراسة دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: معالجة و تحليل نتائج الاستبيان

المطلب الأول : الخصائص الديمغرافية لمجتمع و عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من 70 مشاهدة وقد تم استرجاع 62 استمارة و بذلك تكون النسبة المئوية للمردود حوالي 88.57% موزعة على مجموعة من المؤسسات و هي كالتالي: البلدية، مركز الضرائب لولاية بسكرة-العالية-، مصنع

الاسمنت بسكرة، مديرية الطاقة بسكرة، مفتشية الضرائب طولقة، مصنع النسيج، معصرة الزيتون بسكرة، مديرية البيئة بسكرة، مكتب الدراسات البيئية، و مصنع التمر بسكرة، مؤسسة عموري، مؤسسة التسيير ومعالجة النفايات الحضرية بسكرة،التعاونية الفلاحية المتعددة النشاطات بسكرة، مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة، وقد استخدمنا المعاينة العشوائية، حسب الفئات الاجتماعية المهنية المكونة لمجتمع الدراسة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (06) عدد أفراد العينة لكل مؤسسة

عدد أفراد العينة لكل مؤسسة	المؤسسات محل الدراسة
12	مركز الضرائب بسكرة العالية
02	مديرية البيئة بسكرة
05	مديرية الطاقة بسكرة
04	مفتشية الضرائب طولقة
03	مؤسسة عموري بسكرة
04	مصنع النسيج بسكرة
03	معصرة الزيتون بسكرة
01	مكتب الدراسات البيئية
04	مؤسسة التسيير الحضرية لمعالجة النفايات بسكرة
06	البلديات
03	مصنع التمور DA NOR بسكرة
07	مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة
03	التعاونية الفلاحية المتعددة النشاطات (CAAP) بسكرة
05	مصنع الاسمنت بسكرة
62	المجموع

سنتطرق فيما يلي الى دراسة خصائص أفراد عينة الدراسة والمتمثلة في : المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة، الجهة المعنية.

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

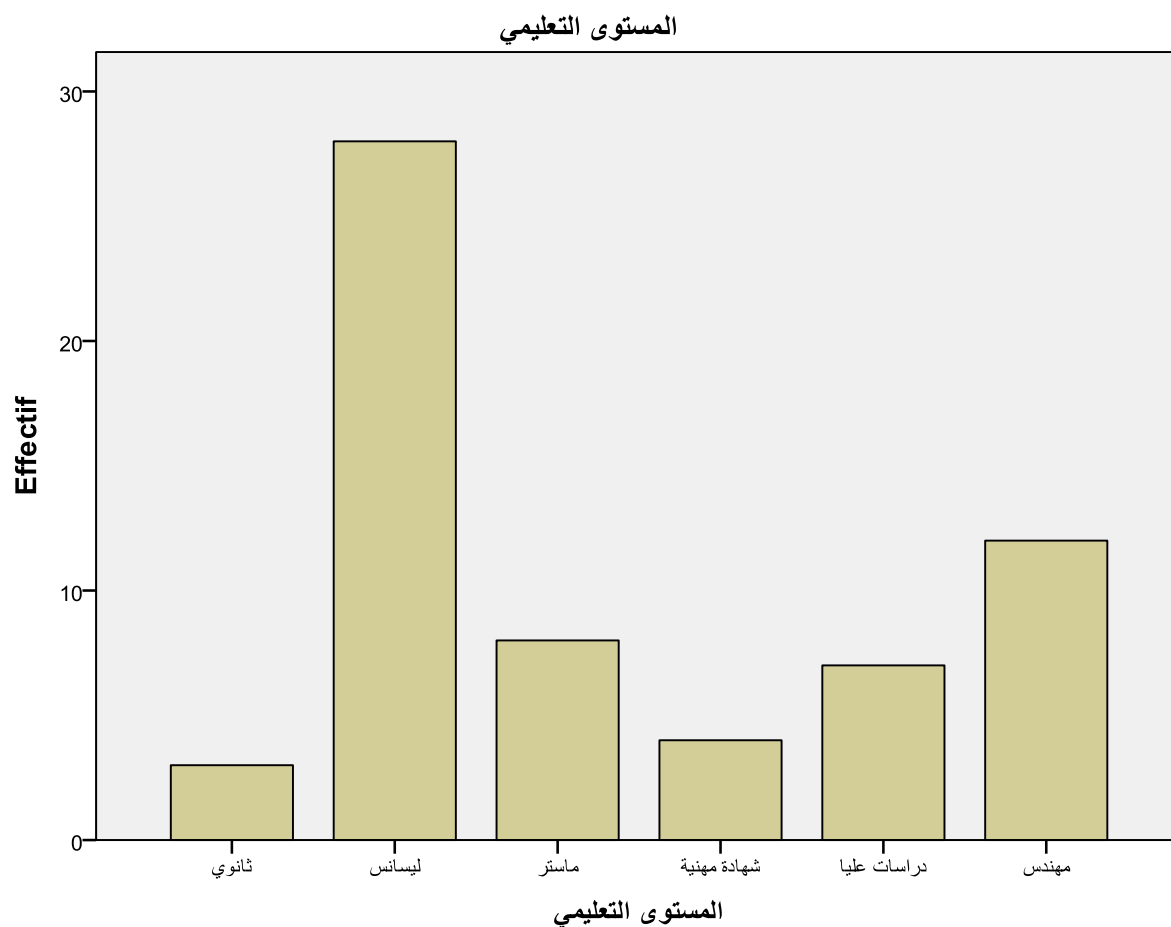
يمكن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي كما في الجدول التالي :

الجدول رقم (07) : توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

الفئات	التكرار	النسب المئوية %
ثانوي	03	4.8
ليسانس	28	45.2
ماستر	08	12.9
شهادات مهنية	04	6.5
دراسات عليا	07	11.3
مهندس	12	19.4
المجموع	62	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V 19

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V 19

من خلال الجدول والشكل الخاص بالمستوى التعليمي كانت أكبر نسبة هي ليسانس بنسبة 45.2% من عينة الدراسة، تليها فئة المهندسين بنسبة 19.4% تليها فئة ماستر بنسبة 12.9%، أما فئة دراسات عليا بنسبة 11.3% من عينة الدراسة، أما فئة شهادات مهنية بنسبة 6.5% من عينة الدراسة، و فئة ثانوي فقد كانت الفئة الأخيرة بنسبة 4.8%.

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجهة المعنية:

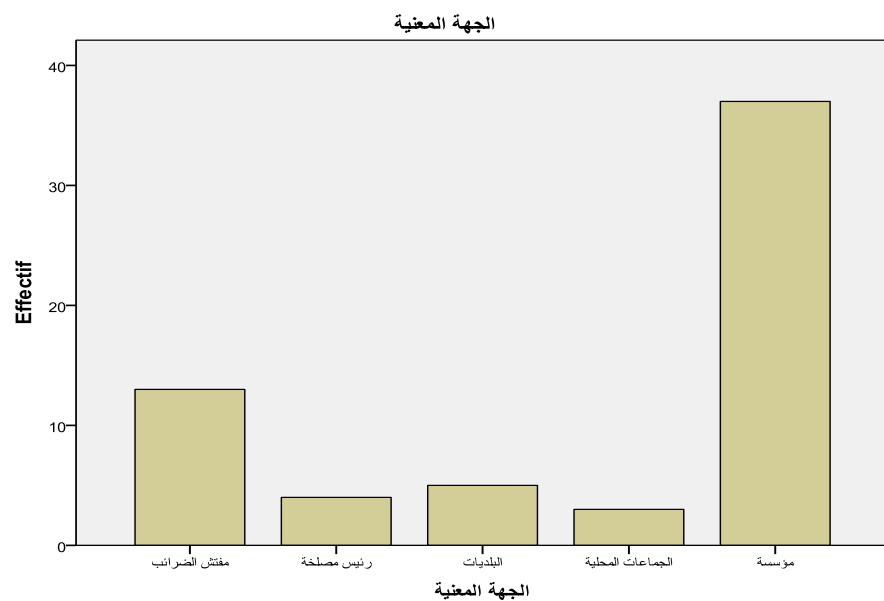
الجدول رقم (08) : توزيع أفراد العينة حسب متغير الجهة المعنية

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
مفتش الضرائب	13	21.0
رئيس مصلحة	4	6.5
بلديات	5	8.1
الجماعات المحلية	3	4.8
مؤسسة	37	59.7
المجموع	62	100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V 19

من خلال الجدول رقم (08) والذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجهة المعنية نجد أن ما نسبته (59.7%) من أفراد العينة من المؤسسات مختلفة وهم ذوي النسبة الأكبر من مجموع أفراد العينة، ونسبة (21%) من أفراد العينة كانوا من مفتشية الضرائب، ونجد ما نسبته (8.1%) من أفراد العينة من البلديات، وما نسبته (6.5%) من أفراد العينة رؤساء مصالح، أما الأفراد الذين يمثلون ما نسبته (4.8%) من مجموع أفراد العينة من الجماعات المحلية وهي النسبة الأقل، ونوضح

هذه النسب في الشكل التالي: الشكل رقم (05): توزيع الأفراد حسب متغير الجهة المعنية



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V 19

من خلال الجدول نلاحظ أن الفئة الخاصة بالجهة المعنية للمؤسسة تمثل أكبر نسبة تقدر بـ 59.7%، تليها النسبة الخاصة بفئة مفتش الضرائب وتقدر بـ 21.0%، تليها فئة البلديات بنسبة 8.1%، تليها فئة رئيس مصلحة بنسبة 6.5%، وفي الأخير فئة الجماعات المحلية بنسبة تقدر بـ 4.8%.

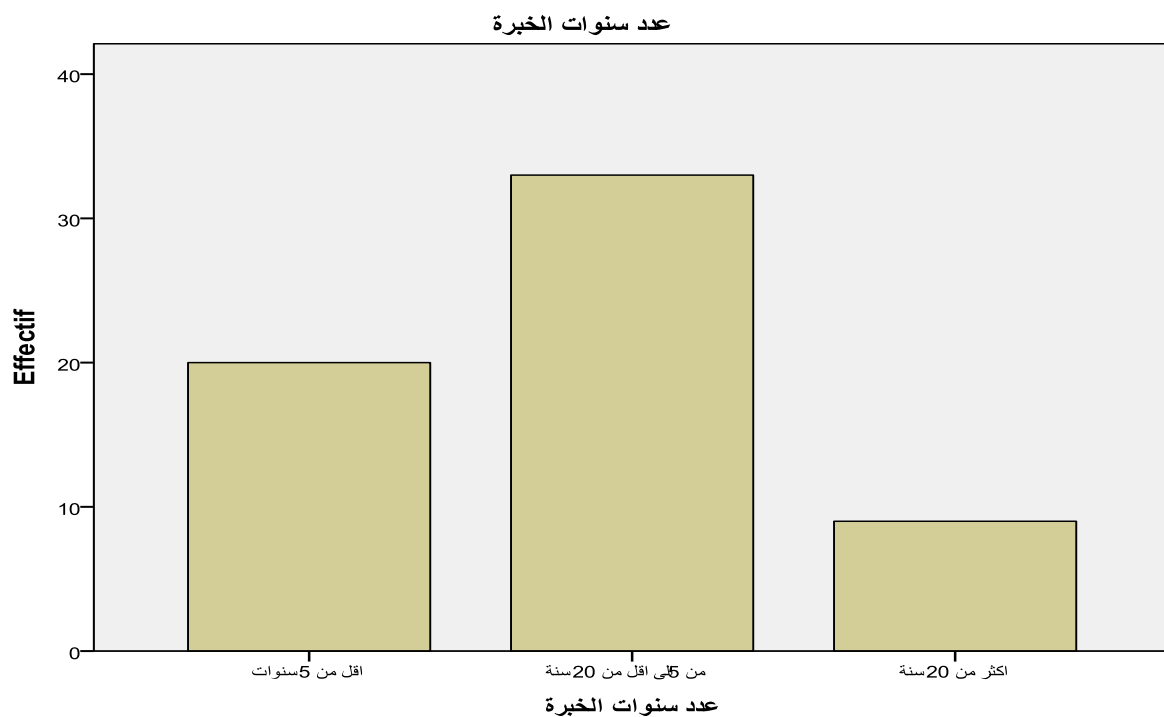
ثالثاً: توزيع الأفراد حسب متغير عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم (09) : توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

الفئات	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	20	32.3
من 5 الى أقل من 20 سنة	33	53.2
أكثر من 20 سنة	9	14.5
المجموع	62	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V 19

الشكل رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V 19

يتضح من الجدول والشكل البياني أن توزيع أفراد العينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة أن أغلبهم يشتغلون بخبرة من 5 إلى أقل من 20 سنة وتقدر نسبتهم بـ 53.2%، ويليهم الأفراد الذين يشتغلون بخبرة أقل من 5 سنوات تقدر بنسبة 32.3%، أما فئة خبرة أكثر من 20 سنة فتأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة 14.5% .

المطلب الثاني: صدق وثبات الدراسة

للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة نقوم بحساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات ويجب أن يكون أكبر من 0.60 وحساب معامل الصدق الذي هو الجذر التربيعي لالفا كرونباخ لقياس الصدق ويجب أن يكون أيضاً أكبر من 0.70.

الجدول رقم (10): قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لأداة الدراسة وقيمة معامل صدق

أبعاد الاستبانة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
الجباية البيئية	19	0.796	0.892
التنمية المستدامة	15	0.929	0.963
المجموع	34	0.908	0.952

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V 19

ملاحظة: يتم حساب معامل الصدق عن طريق جذر معامل الثبات (الفا كرونباخ).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع عبارات المحور الأول يساوي 0.796، أما بالنسبة لمجموع عبارات المحور الثاني فقد كانت قيمته تساوي 0.929، كما أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان قد بلغ قيمة 0.908 وهي قيمة مرتفعة، كما نلاحظ من خلال نفس الجدول أن معامل الصدق لجميع عبارات المحور الأول يساوي 0.892، أما بالنسبة لمجموع عبارات المحور الثاني فقد كانت قيمة معامل الصدق تساوي 0.963، كما أن معامل الثبات لجميع عبارات الاستبيان قد قدر بـ (0.952) وهي قيمة مرتفعة، ونستخلص مما سبق أن أداة الدراسة صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة كبيرة مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

المطلب الأول : تحليل وتفسير صحة الفرضيات

يجب التأكد من أن المجتمع خاضع لتوزيع طبيعي، وذلك لكي تكون التحليلات والتفسيرات أكثر مصداقية

- اختبار التوزيع الطبيعي

للتأكد إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أو لا، نقوم باستخدام اختبار كولجروف-سمرنوف بحيث تختبر الفرضية الصفرية، مقابل الفرضية البديلة وإذا كانت قيمة (sig) أكبر من أو تساوي مستوى الدلالة (الفا)، فإنه يخضع للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم(11): اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولجروف-سمرنوف)

الرقم	البعد	قيمة Z	مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية sig)
1	الجبابة البيئية	1.184	0.121
2	التنمية المستدامة	1.220	0.102

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V 19

يبين الجدول أن درجة المعنوية ل Z المحسوبة أكبر من 0.05 فإن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ومنه نستطيع أن نقوم بدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: عرض نتائج أفراد المجتمع حول متغيرات الدراسة

أولا : تحليل المحور الأول للاستبيان {الجبابة البيئية}:

سيتم تحليل المحور الأول للاستبيان اعتمادا على النتائج الموضحة في الجدول رقم

جدول رقم (12): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث عن

عبارات محور الجباية البيئية

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق	محايد	معارض	العبارات
			العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	
موافق	0.484	2.79	51	9	2	1. يساهم التشريع الجبائي في تطبيق الجباية البيئية.
			82.3	14.5	3.2	
موافق	0.692	2.44	34	21	7	2. تطبق المؤسسة نظام جبائي من شأنه تقليص المخاطر البيئية.
			54.8	33.9	11.3	
موافق	0.646	2.48	35	22	5	3. السياسة الجبائية بيئية تستعمل في الأساس كأداة تمويلية.
			56.5	35.5	8.1	
موافق	0.767	2.34	32	19	11	4. تقتطع الضريبة البيئية من ميزانية المؤسسة.
			51.6	30.6	17.7	
موافق	0.599	2.66	45	13	4	5. المؤسسة على قناعة تامة بمشروعية الضرائب والرسوم البيئية.
			72.6	21.0	6.5	
موافق	0.594	2.68	46	12	4	6. تفرض الضريبة البيئية على الشخص المتسبب في التلوث.
			74.2	19.4	6.5	
موافق	0.692	2.44	34	21	7	7. توجد في المؤسسة مصلحة خاصة تهتم بالقضايا البيئية.
			54.8	33.9	11.3	
موافق	0.593	2.53	36	23	3	8. المؤسسة تقوم بترشيد استخدام الموارد الطبيعية.
			58.1	73.1	4.8	
موافق	0.739	2.45	37	16	9	9. توجد علاقة بين الإدارة البيئية والإدارة الجبائية.
			59.7	25.8	14.5	
محايد	0.786	2.15	24	23	15	10. تؤثر الضريبة البيئية على تكلفة إنتاج منتجات المؤسسة.
			38.7	37.1	24.2	

موافق	0.776	2.39	35	16	11	11. يخضع نشاط المؤسسة لضريبة أو رسم بيئي.
			56.5	25.8	17.7	
موافق	0.812	2.35	35	14	13	12. تخضع مؤسسة للضريبة على النفايات والانبعاثات .
			56.5	22.6	21.0	
موافق	0.802	2.44	39	11	12	13. تخضع المؤسسة لضريبة على المنتجات .
			62.9	17.7	19.4	
محايد	0.736	1.82	12	27	23	14. تخضع المؤسسة للضريبة على استعمال العجلات المطاطية.
			19.4	43.5	37.1	
محايد	0.736	1.82	12	27	23	15. تخضع المؤسسة للضريبة على استعمال الأكياس البلاستيكية.
			19.4	43.5	37.1	
محايد	0.807	2.19	27	20	15	16. تخضع المؤسسة للضريبة على الوقود.
			43.5	32.3	24.2	
محايد	0.781	2.31	31	19	12	17. تخضع مؤسستنا للضريبة على تلويث المياه.
			50.0	30.6	19.4	
محايد	0.742	2.32	30	22	10	18. تخضع المؤسسات الاستشفائية للضريبة على النفايات الناتجة عنها.
			48.4	35.5	16.1	
محايد	0.787	2.06	21	24	17	19. تخضع المؤسسة للضريبة على الكربون.
			33.9	38.7	27.4	
موافق	0.333	2.35				الجباية البيئية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن أغلب إجابات أفراد العينة من الجهات المعنية بالدراسة، كانت موافق وذلك بمتوسط حسابي يتراوح في مجال [1.82 ، 2.79]، وانحراف معياري يتراوح بين [0.484 ، 0.812] وهذا يعود الي أن المؤسسات تهتم بالقضايا الخاصة بالبيئة و العمل على تطبيق الجباية البيئية، ونلاحظ أن بعد الجباية البيئية قد بلغ المتوسط الحسابي له (2.35) و بانحراف معياري (0.333) ، و ما يدل على أن تطبيق الجباية البيئية يوجد في المؤسسات محل الدراسة. وما يدل على ذلك:

- حصلت العبارة (01): يساهم التشريع الجبائي في تطبيق الجباية البيئية على الرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 2.79 وانحراف معياري 0.484 بتقدير موافق.
 - حصلت العبارة رقم 06: تفرض الضريبة البيئية على الشخص المتسبب في التلوث على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.68) و انحراف معياري ب (0.805). بتقدير موافق.
 - حصلت العبارة رقم 05: المؤسسة على قناعة تامة بمشروعية الضرائب والرسوم البيئية، على المرتبة الثالثة لبلوغهما متوسط حسابي (2.66) ، وانحراف معياري (0.599) برتبة موافق.
- وفي الأخير حصلت العبارة رقم (14 و 15): تخضع المؤسسة للضريبة على استعمال العجلات المطاطية والأكياس البلاستيكية، على أدنى متوسط حسابي والذي قدر ب(1.81)، وانحراف معياري (0.736)، وهذا راجع إلى أن بسكرة تفرض 4 ضرائب لا غير على مؤسساتها والمتمثلة في:
- الضريبة على النشاطات الخطيرة أو الملوثة: وتفرض على جميع المؤسسات
 - ضريبة على المؤسسات الاستشفائية: بعد ما أصبحت معظم المستشفيات تقوم بالتخلص من النفايات بطرق قانونية (إنشاء محرقة خاصة بالمؤسسة. تحويلها إلى مؤسسة: تسيير ومعالجة النفايات الحضرية -بسكرة- NET-"BIS") تم إعفائها من تسديد الضرائب.
 - ضريبة على الإنبعاثات الجوية: والمؤسسات المعفية من هذه الضريبة هي المؤسسات التي لديها مصفاة.
 - ضريبة على تخزين النفايات الخطيرة
- تقوم مديرية البيئة بإرسال أمر بتحصيل الضرائب لمجموعة من المؤسسات إلى قبضة الضرائب (أنظر الملحق رقم 02) و مرفق بقائمة تضم المؤسسات المعنية بالأمر.¹
- و من أجل اختبار صحة هذه الفرضية من عدمها تم استخدام المتوسط المرجح للمحور الأول و كانت النتيجة هي (2,34) و بتقدير موافق و عليه نقبل الفرضية الأولى : أن الجباية البيئية تمثل أحد الوسائل التي تسهم في الحد من التلوث.

¹ مديرية البيئة لولاية بسكرة.

ثانياً: تحليل المحور الثاني للاستبيان {التنمية المستدامة}

سيتم تحليل المحور الثاني للاستبيان والخاص بالتنمية المستدامة اعتماداً على نتائج الموضحة في الجدول رقم (13)

الموالي:

العبارة	معارض	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية			
							العدد	العدد	العدد
							%	%	%
1. تعمل المؤسسة على استغلال المواردها الأولية بشكل جيد دون إسراف وتبذير.	4	12	46	2.68	0.594	موافق			
	6.5	19.4	74.2						
2. تعمل المؤسسة على توعية عمالها بأهمية التنمية المستدامة.	5	10	47	2.68	0.621	موافق			
	8.1	16.1	45.8						
3. نظام الإدارة البيئية مساهم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال.	4	14	44	2.65	0.603	موافق			
	6.5	22.6	71.0						
4. تعتمد المؤسسة على التكنولوجيا صديقة البيئة	9	13	40	2.50	0.741	موافق			
	14.5	21.0	64.6						
5. تهتم المؤسسة بالانبعاثات الصادرة منها.	14	15	33	2.31	0.822	محايد			
	22.6	24.2	53.2						
6. تعمل المؤسسة على استغلال الآلات التي ليس لها آثار سلبية.	13	16	33	2.32	0.805	محايد			
	21.0	25.8	53.2						
7. تعمل المؤسسة على معالجة مخلفات العملية الإنتاجية بشكل إيجابي.	9	14	39	2.48	0.741	موافق			
	14.5	22.6	62.9						
8. تهتم المؤسسة بالبيئة الخارجية من حيث إنتاج منتجات صديقة للبيئة.	9	14	39	2.48	0.741	موافق			
	14.5	22.6	62.9						
9. تعمل المؤسسة على استغلال المواد الأولية بشكل	10	12	40	2.48	0.763	موافق			

			64.5	19.4	16.1	لا يؤثر سلبا على نفاذها في الطبيعة.
موافق	0.776	2.39	35	16	11	10. تدعم المؤسسة المؤتمرات العلمية التي تهتم بالبيئة والتنمية المستدامة.
			56.5	25.8	17.7	
موافق	0.759	2.42	36	16	10	11. تقوم المؤسسة بوضع برامج وأنظمة تهتم بالتنمية المستدامة.
			58.1	25.8	16.1	
موافق	0.670	2.45	34	22	6	12. تتحمل المؤسسة برسوم عند الاضرار بالبيئة المتواجدة فيها.
			54.8	35.5	9.7	
موافق	0.636	2.61	43	14	5	13. يساعد تطبيق الاجراءات البيئية المؤسسة في استجابة للقوانين الحالية الخاصة بحماية البيئة.
			69.4	22.6	8.1	
محايد	0.742	2.32	30	22	10	14. المؤسسة تقوم بإنشاء مشاريع لتقليل من التلوث.
			48.4	35.5	16.1	
محايد	0.807	2.15	25	21	16	15. تقوم المؤسسة بمعالجة النفايات للاستفادة منها.
			40.3	33.9	25.8	
موافق	0.513	2.46				التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V19

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن أغلب اجابات أفراد العينة من الجهات المعنية بالدراسة، كانت موافق وذلك بمتوسط حسابي يتراوح في مجال [2.15،2.68]، وانحراف معياري يتراوح بين [0.594،0.822] وهذا يعود الي أن المؤسسات تهتم بتوعية عمالها بأهمية التنمية المستدامة والاستغلال الأمثل لمواردها دون تبذير وإسراف، ونلاحظ أن بعد التنمية المستدامة قد بلغ المتوسط الحسابي له (2.46) و بانحراف معياري (0.513) ، و ما يدل على مؤسسات محل الدراسة تحقق التنمية المستدامة. وما يدل على ذلك ان للتنمية المستدامة أبعاد تتمثل فيما يلي:

1. البعد البيئي: أن العبارات التي تشير إلى هذا البعد في هذا المحور هي العبارة (8،7،6،5،4،15،14،13) يتراوح

اتجاه آراء محل الدراسة بين الموافق والمحايد وهذا لتضارب الآراء من مؤسسة لأخرى فبعد إهمال القطاع البيئي

ومشاكل الناجمة عنه تدخلت الدولة وحسنت الموضوع بفرض ضرائب ورسوم وذلك من أجل حماية البيئة في

إطار تحقيق التنمية المستدامة

2. البعد الاقتصادي: العبارات التي تشير إلى هذا البعد في هذا المحور هي العبارة (12، 11، 9، 3، 1) حيث اتفق

جميع اتجاه آراء أفراد العينة محل الدراسة على موافق. يتأثر النمو الاقتصادي بالجباية البيئية حيث أن الدولة تلزم

المؤسسات بالقوانين البيئية وتكيف معها، وهذا بهدف تقليل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات والأشخاص

جراء نشاط المؤسسة داخلي أو خارجي.

3. البعد الاجتماعي: و العبارات التي تشير الي هذا البعد هي (10،2) حيث اتفق اتجاه آراء أفراد العينة على

موافق، ان حماية البيئة ضرورة وليست اختيارا إذا كانت الحاجة إلى توعية وإشراك الإنسان في حماية البيئة

والاهتمام بها والعمل على تنمية هذه المفاهيم وإدراكها.

وما يدل على ذلك تفسير المتوسطات الحسابية للعبارات والأهمية النسبية لها:

• العبارة رقم 1 و2: تعمل المؤسسة على استغلال مواردها الأولية بشكل جيد دون إسراف وتبذير، تعمل

المؤسسة على توعية عمالها بأهمية التنمية المستدامة على المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.68

وانحراف معياري على التوالي 0.594 و 0.621 بتقدير موافق.

• العبارة رقم 3: نظام الإدارة البيئية مساهم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال على المرتبة الثانية حيث

بلغ المتوسط الحسابي 2.65 و الانحراف المعياري 0.603 بتقدير موافق.

• العبارة رقم 13: يساعد تطبيق الإجراءات البيئية المؤسسة في استجابة للقوانين الحالية الخاصة بحماية البيئة.

على المرتبة الثالثة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 2.61 و الانحراف المعياري 0.636 بتقدير موافق.

و من أجل اختبار صحة هذه الفرضية من عدمها تم استخدام المتوسط المرجح للمحور الثاني و كانت النتيجة هي

بتقدير موافق و عليه نقبل الفرضية الثانية: إن التنمية المستدامة تركز على البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل

الربط بين حق الأجيال الحالية والأجيال القادمة في التنمية المستدامة..

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية

جدول رقم(14) نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية

مستوى الدلالة	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
*0.000	21.272	4.205	1	4.205	الانحدار
		0.198	60	11.860	الخطأ
			61	16.065	المجموع الكلي

مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$). المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V 19

يتبين خلال نتائج الجدول رقم (14): أن هناك ثبات في صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (21.272) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وهذا ما يدل على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجباية البيئية والتنمية المستدامة يثبت صلاحية النموذج للاختبار الفرضية الرئيسية .

ومن أجل تحديد العلاقة بين المتغيرين المستقل الذي يتمثل في الجباية البيئية والمتغير التابع المتمثل في التنمية المستدامة باستخدام أسلوب الانحدار البسيط، تم تلخيص أهم النتائج في الجدول التالي

جدول رقم(15) :نتائج تحليل الانحدار لدور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

المتغير المستقل X	معامل الانحدار B	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة F المحسوبة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	مستوى الدلالة sig
الجبابة البيئية	0.789	4.612	0.000	21.272	0.512	0.262	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V 19

من خلال النتائج الواردة في الجدول(14) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين واقع الجباية البيئية بالجزائر والتنمية المستدامة في المؤسسات محل الدراسة، مما يشير الى وجود علاقة ايجابية بين المتغيرين ،

وهذا ما يؤكد كل من F المحسوبة التي قدرت ب (21.272) و قيمة t المقدرة ب(4.612). عند مستوى دلالة (0.000) ، ونلاحظ أن معامل الارتباط يساوي (0.512) أي أن قيمته تدل على أن الارتباط ذو علاقة طردية بين المتغيرين أما معامل التحديد البالغ 0.262 أي 26.2% من التغيرات الحاصلة في التنمية المستدامة ترجع إلى التغيرات الحاصلة في الجباية البيئية، أما النسبة المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى أما العلاقة الرياضية للانحدار الخطي البسيط فجاءت من الشكل التالي:

$$Y=0.789 x+0.607$$

من خلال المعادلة يمكن القول أن التغيير في الجباية البيئية بدرجة واحدة تؤدي إلى التغيير الطردي في Y بمقدار 0.607 درجة، وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الصفرية الرئيسية: تعتمد الجزائر على الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسات محل الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$).، و بالتالي نقر بوجود علاقة بين الجباية البيئية والتنمية المستدامة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

نتائج الدراسة:

توصلنا في دراستنا إلى النتائج التالية:

1. ان الجباية البيئية تساعد في حماية البيئة من خلال التشريعات الجبائية المطبقة على المؤسسات .
2. إن معظم المؤسسات محل الدراسة تهتم بالقضايا البيئية ، وهذا ما يؤكد قناعة المؤسسات بمشروعية الضرائب والرسوم البيئية.
3. تعتمد المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة وفقا لبعادها لاجتماعية والاقتصادية و البيئية عن طريق تطبيق الإجراءات البيئية استجابة للقوانين الخاصة بحماية البيئة.
4. إن هناك علاقة بين الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة ،من خلال تطبيق النظام الجبائي يعتمد على التكنولوجيا.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم تقديمه في الجانب النظري من هذا الموضوع، و ما تم إسقاطه ومحاوله الكشف عليه في الجانب التطبيقي، من خلال الإجابة على الإشكالية المتمثلة في ما هو دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة؟ بواسطة توزيع الاستبيان على مجموعة من المؤسسات من أجل معرفة آراء أفراد العينة، وذلك بتقديم مبحثين في هذا الفصل المبحث الأول تم عرض استبيان ومنهجية الدراسة والمبحث الثاني تم فيه معالجة وتحليل نتائج الدراسة باستخدام أدوات التحليل الإحصائي و ذلك باستخدام برنامج SPSS، حيث تم التوصل إلى جملة من النتائج ساهمت بشكل كبير في اختبار فرضيات الدراسة، وتبين بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجباية البيئية والتنمية المستدامة في مختلف المؤسسات محل الدراسة

عند مستوى دلالة $\{a0.05\}$ تبين أن الجباية البيئية لها دور في تحقيق التنمية المستدامة.

إن الوضع البيئي اليوم، يشهد تدهورا مستمرا نتيجة لاستفحال ظاهرة التلوث بمختلف أشكاله ، مما أدى إلى إلحاق الضرر كبير بالمجتمع والبيئة على حد سواء، بحيث انتشرت العديد من الأمراض الخطيرة، وهو ما يفسر ظهور مشكلات بيئية الناتجة عن اختلال توازن النظام البيئي، حيث تم دخول جزئيات سواء كانت غريبة عنه-مصدرها اصطناعي-أو كانت طبيعية ولكن بكميات أكبر من كميتها الطبيعية. ونظرا لهذا الوضع ظهرت الحاجة إلى ضرورة القيام بتقييم اقتصادي لأضرار التلوث وتحديد قيمة الأضرار الناجمة عن التدهور البيئي وتحديد أولويات السياسة البيئية، في إطار السعي لتحقيق التنمية المستدامة بالتوفيق بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية في ضوء الواقع البيئي والمحافظة على البيئة، وذلك انطلاقا من فكرة استدامة الحياة على كوكب الأرض، وعدم زيادة تكاليف على الأجيال اللاحقة والناتجة عن التلوث الذي تصدره المؤسسات في الوقت الراهن، مما يرهن مستقبل الأجيال.

وعلى ضوء ذلك أصدرت العديد الدول قوانين وتشريعات لحماية البيئة، كما عقدت العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، من اجل الحد من التهديدات البيئية العالمية. ونظرا لاستفحال ظاهرة التلوث البيئي، تبنت السلطات الجزائرية جملة من السياسات البيئية، ومن بين أهم هذه السياسات، سياسة إدراج الجباية البيئية كأداة للحد من أضرار التلوث البيئي، ومن أجل تفعيل الجباية البيئية عمدت السلطات الجزائرية-من خلال القوانين المالية-ابتداء من سنة 1992، إلى تأسيس جملة من الرسوم البيئية، التي شملت العديد من القطاعات البيئية ولاسيما مجالات النفايات الصلبة، الانبعاثات الجوية الملوثة، وتدفقات الصناعية السائلة والأنشطة الصناعية الملوثة أو الخطيرة على البيئة، وإضافة إلى هذا تم منح بعض الحوافز الضريبية لصالح الاستثمارات البيئية التي تعنى بالحد من التدهور البيئي، وعلى العموم فإن الجباية البيئية الجزائرية تشهد تطورا مستمرا على المستوي التشريعي.

اختبار الفرضيات والنتائج المحصل عليها من خلال البحث:

مما سبق يمكن اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضيات المعتمدة في بحثنا هذا بالإضافة إلى النتائج المحصل عليها في النقاط التالية:

- ❖ رفض الفرضية الصفريية الرئيسية القائلة أن لا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجباية البيئية المعتمد في الجزائر والتنمية المستدامة
- ❖ تأكيد الفرضية الفرعية الأولى أن الجباية البيئية تمثل أحد الوسائل التي قد تسهم في الحد من التلوث.
- ❖ تأكيد الفرضية الفرعية الثانية أن تركز على عدة أبعاد منها البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي من أجل ربط الأجيال الحالية بأجيال القادمة في التنمية المستدامة.

النتائج المحصل عليها:

1. اهتمت الجزائر بالجانب البيئي، حيث أصدرت عدة قوانين تخص البيئة، في مقدمتها القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والمرسوم التنفيذي رقم 198/06 والذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة على حماية البيئة، وأضاف المشرع الجزائري عدة رسوم و إتاوات وهو ما يدل على تكيف النظام الضريبي الجزائري لتطورات في الجانب البيئي، بالإضافة إلى ذلك سعت الجزائر لوضع مقارنة تعاقدية بين الدولة والمؤسسات، التي ترمي إلى تحقيق أهداف التخفيض التدريجي من كميات الانبعاثات الملوثة للبيئة، وهو ما يدل على الجهود المبذولة في هذا الجانب.
2. يعتبر التلوث البيئي بمختلف أنواعه ومصادره، من أهم المشاكل التي قد تحد من استمرار التنمية في المستقبل، كما أن مفهوم الاستدخلالات يعبر عن إدخال التكاليف الخارجية السلبية "التلوث البيئي" وجعلها تكاليف داخلية، ومن أهم الأدوات التي تستعمل في هذا الشأن الجباية البيئية، حيث يتم فرض بعض الرسوم على الأنشطة المسببة للتلوث.
3. مفهوم التنمية المستدامة يعبر عن أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية دون رهن الأجيال القادمة في تحقيق تنميتها، وبذلك فهو مفهوم يربط الحق بين الأجيال في التنمية، وهي تجمع بين الأبعاد الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كما أنه يوجد بعض المؤلفين والمفكرين يولون أهمية إلى جوانب أخرى أو أبعاد أخرى، من أهمها الجانب التكنولوجي والسياسي.

التوصيات:

1. العمل على تقليل من مشاكل التي قد تعيق الجباية البيئية، وخاصة المشاكل الإدارية والتنظيمية.
2. وضع نظام تحفيزي للمصانع التي تسهم في التقليل من التلوث البيئي.
3. التقليل من أنماط الاستهلاك المفرط، وتطوير أساليب إنتاج نظيفة ورفيقة بالبيئة .
4. إعادة تقييم الموارد البيئية، وذلك بهدف تغيير الأنماط الاستهلاكية وحمايتها من الاستنزاف.
5. تعزيز استخدام الموارد الأولية الصديقة للبيئة في المؤسسات من أجل التقليل من الأضرار الناجمة عن المؤسسات الصناعية
6. العمل على وضع أجهزة مراقبة الجو في المصانع التي تسهم بدرجات كبيرة في تلوث البيئة، وذلك بهدف تقييم الأثر البيئي ومدى انصياعها إلى القوانين والمعايير المطبقة في هذا الشأن.

7. يجب ترقية الوعي البيئي لجميع الأطراف بهدف تحسيهم لمدى أثار التلوث البيئي، ومدى أهمية مساهمتهم في حماية البيئة.
8. وضع سياسات وقوانين بيئية على أسس، بحيث تلقى القبول من جميع الأطراف المعنية بحماية البيئة ومكافحة التلوث و تتسم بالعدالة والكفاءة.
9. ضرورة المصادقة على الاتفاقيات البيئية التي تم اعتمادها، وخصوصا بروتوكول كيوتو للتغير المناخي، وبروتوكول كارتا للسلامة البيولوجية.

المراجع بالعربية

أولاً: الكتب

1. القران الكريم
2. حامد الريفي، اقتصاديات البيئة (مشكلات البيئية، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2010.
3. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010.
4. سعيد عبد العزيز، عثمان شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة)، دار الجامعة، الاسكندرية 2007.
5. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن 2011.
6. عطية خليل عطية، التربية والتنمية في الوطن العربي، دار غيداء، الأردن، 2011.

ثانياً: الأطروحات والرسائل

7. برحماني المحفوظ، الجباية البيئية، مداخلة أقيمت بالمركز الجامعي بالجلفة، بمناسبة الملتقى الوطني الأول بعنوان حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الواقع ومقتضيات التطور، يومي 5 و6 ماي 2008، غير منشورة ،
8. بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الجزائر يوسف بن خدة، بن عكنون الجزائر.
9. عبد القادر عوينان، تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، ماجستير، نقود مالية وبنوك، جامعة سعد حلب البليدة، الجزائر، 2008.
10. عبد باقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
11. فاروق حريزي، دور التكنولوجيات الحديثة الاتصالات في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

قائمة المراجع

12. منال محمد نمر قشوع، استراتيجيات التنمية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير في تخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009.
13. يحيى وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2007. .
- ملتقيات:
14. بن طيب هديات خديجة و بنوب لطيفة، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مداخلة في مؤتمر الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس، أيام 08/07 أبريل، سطيف، الجزائر، 2008.
15. بوشنقىر إيمان ورقامي محمد، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، يومي 03 و04 ديسمبر 2012. جامعة قلمة، الجزائر.
16. بوشنقىر إيمان، قرارات حول تطور التاريخ لفلسفة التنمية المستدامة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
17. بوعشة مبارك، التنمية المستدامة مقارنة اقتصادية في اشكالية المفاهيم والابعاد، مداخلة في مؤتمر الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 08/07 أبريل 2008، الجزائر
18. سنوسي زوليخة و بوزياني رحمانى هاجر، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة في مؤتمر الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 08/07 أبريل 2008.
19. صديقي مسعود و مسعودي محمد، الحماية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة في مؤتمر الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 08/07 أبريل 2008.
20. عبد الأمير عبد الحسين شيع، استخدام الضريبة البيئية للحد من الملوثات الناجمة العوادم السيارات، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، البحوث العلمية، جامعة بغداد، العراق، 2011.
21. عجلان العياشي، تفعيل دور الحماية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة في مؤتمر الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 08/07 أبريل 2008. .

قائمة المراجع

22. فوزي عبد الرزاق وكاتية بوروبة، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والافاق المستقبلية، كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2008 .
23. كربالي بغداد وحمداني محمد، استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحويلات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، علوم انسانية، جامعة وهران، الجزائر.
24. المجلس الأعلى للتعليم التنمية المستدامة، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، 2002.

النصوص والتشريعات القانونية:

25. الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، القانون رقم 10/03 ، العدد 43 جويلية 2003.
26. منشور وزاري مشترك رقم 01، وزارة المالية ووزارة تهيئة الأقليم المتضمن قانون المالية 1992 المعدل والمتمم بأحكام المادة 54 من القانون رقم 11/99 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 وكذا المواد 205، 28، 38، 202، 204، 11، من قانون رقم 21/04 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002.
27. الجريدة الرسمية، المادة 85 قانون رقم 01-21 المتضمن قانون المالية لسنة 2002 ، معدل ب: قانون رقم: 04-21 مؤرخ في : 29 ديسمبر 2004، متضمن قانون المالية لسنة 2005 .
28. الجريدة الرسمية، العدد 82 ،المادة 173 من قانون رقم 95-27 ، مؤرخ في 30 ديسمبر 1995 ، متضمن قانون المالية لسنة 1996 ، المؤرخ في 31 ديسمبر 1995
29. الجريدة الرسمية، العدد 85، المادة 55 من قانون رقم 05-16 ، المتضمن قانون المالية سنة 2006، المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 .
30. الجريدة الرسمية، العدد 83 ، المادة 53 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية 2004.

مجلات:

31. عبد الرحمان العايب ، وظيفة التنمية المستدامة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 170
32. كمال رزق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد 2007، 05.

مراجع بالفرنسية:



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

بسكرة

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: فحص محاسبي

السنة: ثانية ماستر

أخي الفاضل....أختي الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله و بركاته

يهدف هذا الاستبيان الى التعرف على: "دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة " وذلك كجزء لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص: فحص محاسبي.

لذلك أطلب من سيادتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة مع العلم أن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تعامل بسرية تامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

نرجو أن تقهلو منا فائق التقدير و الاحترام

الطالبة: صيفية سمية.

بعض المفاهيم الخاصة بالموضوع :

1. الجباية البيئية: هي تشمل مختلف الضرائب ورسوم وإتاوات التي تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الملوئين للبيئة ،هدفها التقليل من الأضرار اللاحقة بالبيئة من جراء التلوث.
2. التنمية المستدامة: هي التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها.
3. منتجات صديقة للبيئة : هي تقنيات وأساليب متطورة تستخدم في العملية الانتاجية المصاحبة للبيئة.

1) المعلومات الشخصية

الرجاء وضع علامة (X) في المربع المناسب

المستوى التعليمي:

- | | | | | | |
|--------------------------|--------------|--------------------------|-------------|--------------------------|------------|
| <input type="checkbox"/> | ثانوي | <input type="checkbox"/> | ليسانس | <input type="checkbox"/> | ماستر |
| <input type="checkbox"/> | شهادات مهنية | <input type="checkbox"/> | دراسات عليا | <input type="checkbox"/> | مهندس دولة |

عدد سنوات الخبرة:

- | | | | | | |
|--------------------------|----------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|----------------|
| <input type="checkbox"/> | أقل من 5 سنوات | <input type="checkbox"/> | من 5 إلى أقل من 20 سنوات | <input type="checkbox"/> | أكثر من 20 سنة |
|--------------------------|----------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|----------------|

الجهة المعنية:

- | | | | | | | | | | |
|--------------------------|--------------|--------------------------|------------|--------------------------|----------|--------------------------|--------------|--------------------------|-------|
| <input type="checkbox"/> | مفتش الضرائب | <input type="checkbox"/> | رئيس مصلحة | <input type="checkbox"/> | البلديات | <input type="checkbox"/> | جماعات محلية | <input type="checkbox"/> | مؤسسة |
|--------------------------|--------------|--------------------------|------------|--------------------------|----------|--------------------------|--------------|--------------------------|-------|

المحور الأول: الحماية البيئية

العبارة	معارض	محايد	موافق
1. يساهم التشريع الجبائي في تطبيق الحماية البيئية.			
2. تطبق المؤسسة نظام جبائي من شأنه تقليص المخاطر البيئية.			
3. السياسة الجبائية بيئية تستعمل في الأساس كأداة تمويلية.			
4. تقتطع الضريبة البيئية من ميزانية المؤسسة.			
5. المؤسسة على قناعة تامة بمشروعية الضرائب والرسوم البيئية.			
6. تفرض الضريبة البيئية على الشخص المتسبب في التلوث.			
7. توجد في المؤسسة مصلحة خاصة تهتم بالقضايا البيئية.			
8. المؤسسة تقوم بترشيد استخدام الموارد الطبيعية.			
9. توجد علاقة بين الادارة البيئية والإدارة الجبائية.			
10. تؤثر الضريبة البيئية على تكلفة إنتاج منتجات المؤسسة.			
11. يخضع نشاط المؤسسة لضريبة أو رسم بيئي.			
12. تخضع مؤسسة للضريبة على النفايات والانبعاثات .			
13. تخضع المؤسسة لضريبة على المنتجات .			
14. تخضع المؤسسة للضريبة على استعمال العجلات المطاطية.			
15. تخضع المؤسسة للضريبة على استعمال الأكياس البلاستيكية.			
16. تخضع المؤسسة للضريبة على الوقود.			
17. تخضع مؤسستنا للضريبة على تلويث المياه.			
18. تخضع المؤسسات الاستشفائية للضريبة على النفايات الناتجة عنها.			
19. تخضع المؤسسة للضريبة على الكربون.			

المحور الثاني: التنمية المستدامة

العبارة	معارض	محايد	موافق
1. تعمل المؤسسة على استغلال الموارد الأولية بشكل جيد دون إسراف وتبذير.			
2. تعمل المؤسسة على توعية عمالها بأهمية التنمية المستدامة.			

			3. نظام الإدارة البيئية مساهم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال.
			4. تعتمد المؤسسة على التكنولوجيا صديقة البيئة
			5. تهتم المؤسسة بالانبعاثات الصادرة منها.
			6. تعمل المؤسسة على استغلال الآلات التي ليس لها آثار سلبية.
			7. تعمل المؤسسة على معالجة مخلفات العملية الإنتاجية بشكل إيجابي.
			8. تهتم المؤسسة بالبيئة الخارجية من حيث إنتاج منتجات صديقة للبيئة.
			9. تعمل المؤسسة على استغلال المواد الأولية بشكل لا يؤثر سلباً على نفاذها في الطبيعة.
			10. تدعم المؤسسة المؤتمرات العلمية التي تهتم بالبيئة والتنمية المستدامة.
			11. تقوم المؤسسة بوضع برامج وأنظمة تهتم بالتنمية المستدامة.
			12. تتحمل المؤسسة برسوم عند الاضرار بالبيئة المتواجدة فيها.
			13. يساعد تطبيق الاجراءات البيئية المؤسسة في استجابة للقوانين الحالية الخاصة بحماية البيئة.
			14. المؤسسة تقوم بإنشاء مشاريع لتقليل من التلوث.
			15. تقوم المؤسسة بمعالجة النفايات للاستفادة منها.